جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

التكييف الجزائي في التشريع الجزائري

– دراسة تحليلية –

إعداد الطالبة:

ليلى مويسي

إشراف الأستاذ:

ربيعة فرحي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
منير بوراس	محاضر (أ)	رئيسا
ربيعة فرحي	محاضر (أ)	مشرفا مقررا
ريمة مقران	محاضر (أ)	ممتحناً

السنة الجامعية 2024/2023

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

التكييف الجزائي في التشريع الجزائري

– دراسة تحليلية –

إعداد الطالبة:

ليلى مويسي

إشراف الأستاذ:

ربيعة فرحي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
منير بوراس	محاضر (أ)	رئيسا
ربيعة فرحي	محاضر (أ)	مشرفا مقررا
ريمة مقران	محاضر (أ)	ممتحناً

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى:

"وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"

(سورة النساء، الآية 58)

لا تتحمل الكلية أية مسؤولية عما يرد في هذه المذكرة من آراء

شكر وعرفان

قال تعالى: "وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِه

" **(لقمان 12)**

نحمد الله ونشكره ونثنى على توفيقه لنا في

إتمام هذا العمل البحثي، آملين أن يكون خدمة للعلم

وخالصا لوجه الله تعالى.

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتورة **فرحي ربيعة**

لقبولها الإشراف على هذه الدراسة، والتي أحاطتها بالكثير

من المتابعة أثناء إنجاز العمل.

كما أتقدم بعبارات الشكر لأعضاء اللجنة الموقرة.

وأتوجه بخالص الشكر إلى أختي الكبيرة **منية**

على دعمها لي في مشواري الدراسي

*** فلكم مني جزيل الشكر ***

إهداء

وراء كل امرأة عظيمة رجل

إلى ذلك الرجل العظيم الذي شجعني دائما للوصول

إلى طموحاتي.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار **أبي** أطال الله في عمره.

إلى التي علمتني أن الإرادة والعزيمة هما مفتاح النجاح

في الحياة إلى من احتضنتني بقلبها قبل يدها وسهلت

لي الشدائد بدعائها **أمي** سائلة الله عز وجل أن يحفظها

ويمد في عمرها.

إلى من استندت على أكتافهم **إخوتي وأخواتي** خاصة **أخي أحمد**

إلى من كان عونا وسندا لي أسامة

إلى رفقاء الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة

نسرين، إنصاف، إكرام، وئام

إلى بسمتي في الحياة ابن أختي أدعو الله أن يبارك فيه

أهديكم ثمرة من ثمرات اجتهادي لسنوات...


مقدمة

يُعتبر وقوع الجريمة من بين أقدم الأحداث في تاريخ البشرية، حيث يذكر في القرآن الكريم حادثة قتل قابيل لأخيه هابيل لقوله تعالى:

"فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِين"[1]، حيث وصفت كنتيجة للعداوة الأولى بين بني آدم،ومع تنامي القلق في المجتمع بسبب التصاعد الملحوظ لمعدلات الجريمة بمختلف أشكالها، يزداد اقتناع الناس بضرورة التّصدي لهذه الظاهرة مما أدى إلى ظهور دولة القانون للحفاظ على النظام وحقوق الأفراد ومصالح البلاد وتعتبر دولة الجزائر من الدول التي اعتمدت هذا المنهج.

حيث يبدأ مسار الإجراءات والقواعد المنظمة بموجب قانون الإجراءات الجزائية إذ تتقدم الدّعوى العمومية عبر عدة مراحل حتى تصل إلى مرحلة الحكم والتي تُعرف بمرحلة المحاكمة، كما يشار إليها بمرحلة التحقيق النهائي. وفي المرحلة الأولية تتم عملية تسمى التكييف الجزائي وهو الخطوة الأولى التي يلجأ إليها القاضي عند عرض مسألة قانونية عليه لمعرفة القانون الذي يستند إليه في حكمه، إذ يعتبر أحد أصعب وأعقد المواضيع سواءً من الناحية العلمية أو العملية كما يتطلب فهما عميقا للقوانين والمبادئ، فهو يهدف أساسا إلى تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ الشرعية.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من **الناحية العملية** في كون التكييف أخطر وأعقد مرحلة تمر بها الدعوى العمومية لما ترتب من أضرار على الفرد في حالة الخطأ أي تطبيق القانون غير مناسب، وهي من المواضيع التي تكتسب أهمية بالغة في القانون الجزائري، حيث أوردها المشرع من بين أوجه نقض الحكم الجزائي بما يترتب على مراكز الخصوم في الدعوى.

كما تظهر **الأهمية العلمية** في دراسة موضوع التكييف الجزائي حيث أن المحاكم الجزائية انطلاقا من تحريك الدعوى إلى صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه محكومة بتكييف الفعل، هذا الأخير الذي يؤثر في الإجراءات، الحكم والعقوبة المنطوق بها، بحسب جسامة الجريمة أو بالتالي فالتكييف هو الأساس الذي يضمن سيرورة شرعية الإجراءات

[1]– سورة المائدة، الآية 30.

والحكم، لذلك تبرز أهمية هذه الدراسة انطلاقا من أهمية التكييف في حد ذاته ودوره في الدعوى العمومية بمختلف مراحلها.

أما **دوافعي الذاتية** في اختيار هذا الموضوع هو الميل الشخصي لتوضيح فكرة التكييف الجزائي في المادة الجزائية، ودوره في نظام العدالة الجنائية والاطلاع على أهم النصوص القانونية المتعلقة بهذا المجال، ومعرفة مدى تطبيق ضوابط التكييف الجزائي في الواقع ومقارنتها بالنصوص القانونية.

أما **دوافعي الموضوعية** في هذه الدراسة فتنطلق من كون عملية التكييف ظاهرة قانونية معقدة تثير تساؤلات تتمحور حول ما إذا كانت تتعلق بتطبيق القاعدة القانونية أم بالوقائع، وكذلك لأهميته في مجال الإجراءات الجزائية من الناحية النظرية أو التطبيقية، كما يثير اهتمام كل باحث قانوني.

أما عن **الأهداف المرجوة** من الموضوع فيمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- الوقوف على مفهوم التكييف لاسيما أن الفقه الذي يختص بهذه المسألة في ظل الغموض وتضارب الآراء الفقهية حوله.
- معرفة الحدود لمختصي تطبيق التكييف من طرف سلطات القضائية.
- مدى التطبيق السليم للأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، خاصة فيما يتعلق بالتكييف كإجراء خطير قد يؤثر على حقوق وحريات الأفراد.
- إبراز وتوضيح مسألة التكييف ومدى تبيان دوره من خلال الضوابط التي يكرسها.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع ارتأينا طرح **الإشكال الآتي:**

كيف نظم المشرع الجزائري مسألة التكييف في المادة الجزائية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

1. فيما يتمثل مفهوم التكييف الجزائي؟ وأهم ضوابطه؟
2. هل يمكن للجهة المختصة التي تنظر في الدعوى المقدمة إليها أن تقوم بإعادة التكييف؟
3. كيف قرر المشرع الجزائي الرقابة على عملية التكييف؟

وللإجابة على الإشكالية وما يتبعها من تساؤلات فرعية المنبثقة عنها حتى تنال الدراسة حظها وتصل إلى نتائج واضحة ودقيقة، فقد اعتمدنا على بعض **المناهج** التي فرضتها طبيعة الموضوع فاعتمدنا على **المنهج الوصفي** في بيان مفهوم التكييف في المادة الجزائية من خلال إبراز تعريفه وتمييزه عن الأنظمة المشابهة له، وتبيان ضوابطه وإجراءات المتابعة بشأنه، وأيضا **المنهج التحليلي** حيث أن طبيعة الدراسة تقتضي التحليل والتدقيق للنصوص القانونية التي تخدم الموضوع خاصة قانون الإجراءات الجزائية عبر كافة تعديلاته وقرارات المحكمة العليا.

أما عن **الدراسات السابقة** التي اختلفت بحسب الزاوية التي ينظر إليها وأهمها:

- أطروحة دكتوراه للطالب بالضياف خزاني بعنوان: "التكييف في المواد الجزائية" كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2014-2015، والتي سلط الضوء من خلالها على أحكام التكييف الجزائي بالتطرق إلى صور التكييف والقواعد العامة في إعماله، وخصص جزء كبير من الدراسة للآثار المترتبة عليه، كما تطرق لمجموعة من الضمانات والاعتراضات التي تواجه عملية التكييف، أما في دراستنا قمنا بالتطرق إلى التكييف الجزائي من جميع جوانبه في التشريع الجزائري، حيث خصصنا جزء إلى مفهوم أنواع وضوابط وجزء آخر يوضح إجراء التكييف عبر مختلف المراحل القضائية، كما تناولت كلتا الدراستين موضوع الرقابة القضائية للمحكمة العليا على مدى صحته.

أيضا مقال الدكتور أحمد أسامة حسينة بعنوان: "التكييف في المواد الجنائية ودوره في تحقيق العدالة الجنائية"، مجلة الفقه والقانون الدولية، كلية الحقوق، جامعة ظفار، العدد 95، لسنة 2020.

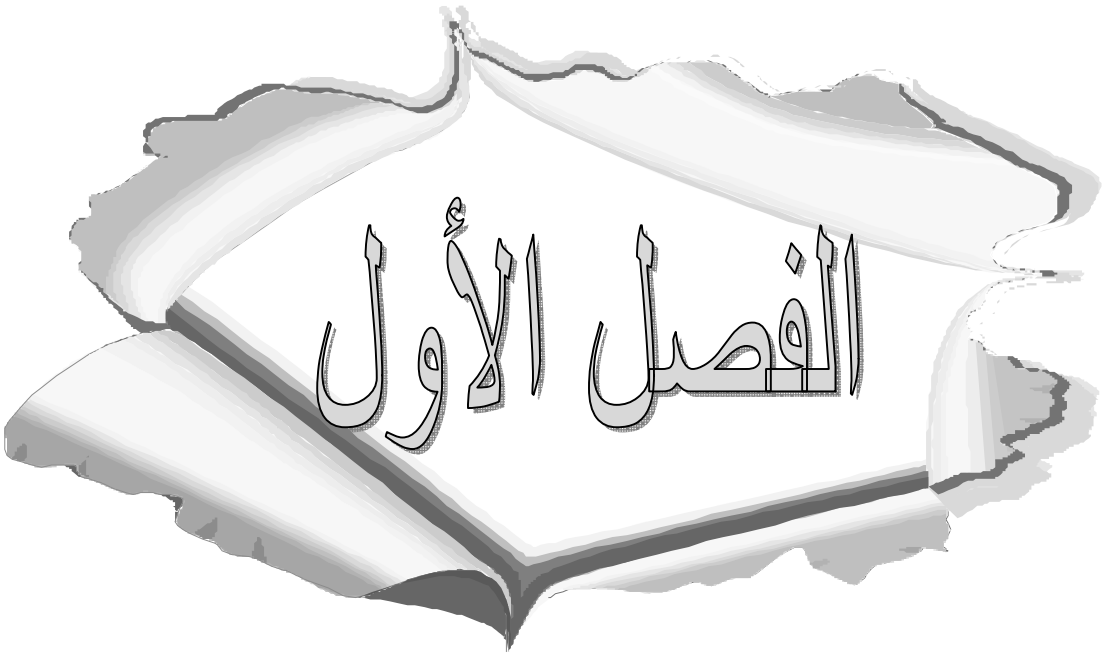
ركز فيه الباحث عن السلطة المختصة في التكييف في مرحلة الاتهام، وقد تناول المقال الجانب الإجرائي أكثر من الموضوعي، كإجراءات إعماله وتعديله من مختلف الجهات المختصة، أمّا أنا فاختلفت عنه في التطرق إلى تمييز التكييف الجزائي عن الأنظمة المشابهة له والتطرق له كإجراء في الدعوى العمومية.

المؤكد أنّه لا يخلو أي بحث أو دراسة من **صعوبات وعوائق** حيث نجد قلة الدراسات في موضوع التكييف في التشريع الجزائري رغم الأهمية التي يمتاز بها الموضوع، فضلا عن

ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع، ولأنّه موضوع تقني عبر كافة مراحل الدعوى شكل صعوبة في التحكم بعض الشيء، إلى جانب ذلك فإنّ موضوع هذا البحث لا يزال لحد الساعة يثير الجدل بين أوساط مختلف التشريعات القضائية، وصعوبة تحليل بعض جزئيات البحث.

وللإحاطة بمختلف عناصر الموضوع فقد اعتمدنا في ذلك على **خطة ثنائية** تتناول مسألتي التكييف الجزائي في الإطار الموضوعي **(الفصل الأول)** والإطار الإجرائي **(الفصل الثاني)**

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي للتكييف الجزائي في التشريع الجزائري.
- **الفصل الثاني:** إجراء التكييف الجزائي في التشريع الجزائري.


الفصل الأول

إن مبدأ القانون الجنائي وقف على مسألة التكييف الجزائي في الفصل في الدعوى العمومية التي تبنى على أساس تكييف الواقعة الإجرامية، حيث يعتبر هذا الإجراء تحليل للوقائع والتصرفات القانونية لإعطائها وصفها الحق ووضعها في المكان الملائم كما يلعب دوره في تحقيق العدالة الجنائية الذي يرافق الدعوى الجزائية من مرحلة التحقيق وصولا لمرحلة الحكم لاعتباره إجراء خطير ويمس بصميم قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، فعند عدم التقييد بالتكييف يطبق القاضي القانون بطريقة عشوائية مما يجعله عاجزا عن حسم النزاع، كما يتمتع بنوعين أساسيين وكل منهما له دور فعال في ذكر القاضي نوع التكييف في حكمه لمعرفة ما إذا كان قانوني أو قضائي **(المبحث الأول)**، وتحكمه قواعد أساسية مقررة قانونا وليست عشوائية في تكييف الواقعة الإجرامية وتنقسم بدورها إلى عامة وأخرى خاصة **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: مفهوم التكييف الجزائي

الهدف من اللجوء إلى التكييف ليس فقط لإصدار حكم نهائي، بل لتطبيق القانون الواجب، وتعتبر عملية التكييف من بين أدق المسائل التي تُطرح على بساط البحث أمام الجهات القضائية، التي تسمح بضبط تطبيق القوانين لتتناسب مع الظروف لكل قضية، مما يساعد في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد، كما أنّ عملية الفرز بين تعريف التكييف الجزائي تُخلّف جدلا بين فقهاء القانون، وهذا ما أدّى إلى ضرورة تحديد مفهوم التكييف الجزائي وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له **(المطلب الأول)** ويجب على القاضي أن يشير في حكمه إلى نوع التكييف سواءَ كان ذلك تكييفا قانونيا أو قضائيا، **(المطلب الثاني)**، وذلك لتوضيح النتائج القانونية المرتبطة بهذا النوع القانوني.

المطلب الأول: تعريف التكييف الجزائي وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له

يعدّ التكييف أهم محطة من محطات الفصل في الدعوى العمومية، حيث يتولاه القاضي الجزائي عند استعراضه لملف القضية الجزائية، لذا فإن القاضي الجزائي ابتداء من قاضي النيابة **(وكيل الجمهورية)**، مرورا بقاضي التحقيق وانتهاءً بقاضي الحكم مُلزمين بعد دراسة ملف القضية في إعطاء التكييف القانوني الصحيح الذي ينطبق على وقائع القضية.

وعليه فإنّ التكييف الجزائي عملية بالغة الأهمية، الأمر الذي يتطلب تحديد المقصود به **(الفرع الأول)**، مع تمييزه عن المصطلحات المشابهة له **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف التكييف الجزائي

اختلف فقهاء القانوني في تقديم تعريف شامل ودقيق للتكييف الجزائي حيث قدّم كل منهم تعريفا مختلفا عن الآخر، مما أدّى إلى التعقيد، وهذا ما دفع بنا إلى إبراز عدّة تعريفات مختلفة من ذلك التعريف اللّغوي **(أولا)**، التعريف الاصطلاحي **(ثانيا)**، التعريف الفقهي **(ثالثا)**.

أولا: التعريف اللّغوي

التكييف مأخوذ من الكيف وهو في الأصل يدل على القطع،فيقال كيف الأديم (**الجلد المدبوغ**) أي قطعه، وجعله أجزاء، ومنه الكيفة، وهي قطعة من القماش[1].

ولقوله تعالى "**كَيفَ تَكفُرُونَ بالله**"[2].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

لا يخرج عن المعنى اللغوي له، وهو معرفة حالة الشيء وصفته، وعرف المتكلمون الكيف بأنه هيئة قارة (**ثابتة**) للجوهر لا يتوجب تعلقها تعقل أمر خارج عنها وعن حاملها ولا يوجد قسمته ولا نسبته في أجزائها وأجزاء حاملها[3].

ثالثا: التعريف الفقهي

اختلف الفقه في تعريف التكييف حسب علاقة النص القانوني بالواقعة محل التكييف.

عرّف التكييف باعتباره علاقة النص القانوني بالأفعال فقد عبر الفقه المصري عن هذا المعنى بتغيرات مختلفة فهو في رأي جانب من الفقه حكم القانون على الواقعة، وهو ما أخذ به الفقه المصري[4].

وبعض الفقهاء عرف التكييف على أنّه: "التّسمية التي يمنحها القانون أو القاضي للواقعة المكونة للجريمة أو لطبيعة الجريمة التي تشكلها الواقعة"[5].

كما عبر عنه بأنّه: "تلك العملية الذهنية التي يقوم بها القاضي لتحديد الطبيعة القانونية للمسألة الحقوقية المحتوية على عنصر أجنبي، يهدف إدراجها ضمن وحدة من الطوائف

---

[1]- محمد عثمان شبير، "التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية"، الطبعة 02، دار القلم، دمشق،2014م، ص 11.

[2]- سورة البقرة، الآية 28.

[3]- محمد عثمان شبير، مرجع سابق، ص 12.

[4]- رائد طه محمود عمايرة، "تكييف الواقعة الجرمية (وفق التشريع الجزائري الفلسطيني)"، مذكرة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين، سنة 2013م، ص 36.

[5]- مستاري عادل، "تكييف الواقعة الإجرامية، عمل فني قوامه العقل والمنطق السليم"، مجلة المفكر، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، دون سنة النشر، ص 121.

القانونية المعروفة لديه بغية التوصل إلى قاعدة الإسناد وتطبيقها عليها بحثا عن القانون الواجب التطبيق[1].

وفي تعريف آخر فهو: "تحديد الوصف القانوني، وفي تنازع القوانين يقصد به تحديد الوصف القانوني الصحيح لموضوع النزاع تمهيدا لإسناده لقانون معيّن[2].

وأطلق عليه آخرون بأنّه عملية تمثل: "إدراج حالة واقعة معينة داخل إطار فكرة قانونية"[3]، إذ يعدّ التكييف القانوني من المسمّيات القانونية التي تطلق على الوقائع الثابتة لإعطائها عنوانا يمكن بواسطته تحديد موضوعها داخل نطاق القاعدة القانونية التي تطبق، أو تدخل ضمن الطائفة القانونية من المراكز، أو الحالات الواردة في القاعدة القانونية[4].

والتكييف في القانون يعني: "إعطاء الوصف القانوني السليم للفعل أو التصرف دون التقييد بما يضفيه الخصوم من وصف"[5]، يتم من أجل إخضاع الواقعة القانونية لنص القانون الذي يحكمها، وهو المرحلة الأولى التي يجب على كل قاض القيام بها بوصفه للمسألة التي يستوجب عليه بحثها[6].

وعرف فتحي والي بأنّه:"مهمة القاضي في تطبيق القاعدة العامة المحددة في القانون على حالة معينة، وفي سبيل ذلك عليه أنّ الحالة تصلح لقاعدة قانونية[7]، ويعني ذلك مطابقة

---

[1]– نورية شبورو، "التكييف وتنازع القوانين، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية"، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022م، ص 1310.

[2]– عبد الرسول كريم أبو صبيع، التكييف في تنازع القوانين، مجلة الدراسة في قانون العلاقات الخاصة الدولية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد 07، 2008م، ص 221.

[3]– يامّة إبراهيم، "رقابة القاضي الإداري لمشروعية قرارات تأديب الموظف العام في التشريع الجزائري"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 39، الجزائر، ديسمبر2016، ص 17.

[4]– علاء إبراهيم محمود الحسني وأثير ناظم حسين، "سلطة المحكمة الإدارية العليا في إعادة التكييف القانوني للوقائع" (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2022، ص 743.

[5]– زناندة عبد الرحمان، "التكييف في تنازع القوانين"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، المجلد 07، العدد 01، الشلف، الجزائر،2021، ص 2240.

[6]– محمد ضو فوضيل، "قاعدة الإسناد والقانون الإقليمي في القانون الدولي الخاص"، مجلة روح القوانين، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف المملكة العربية السعودية، العدد 95، يوليو 2021م، ص 508.

[7]– مهند نظمي عبد الله إسماعيل، "سلطة القاضي في تكييف الدعوى"، مذكرة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018، ص 13.

أفعال شخص معين مع سمات أركان الجريمة المحددة في القاعدة القانونية الجنائية المدرجة في إطار مادة أو مواد عقابية معينة[1].

وفي تعريفات أخرى فإنّ التكييف هو:

- بيان حكم القانون أو ما يقوم به القانون عندما يقرر أن واقعة معينة تشكل جريمة محددةّ، كما يتضمن تحديد طبيعة هذه الجريمة **(جناية، جنحة أو مخالفة)** أو نموذج الفعل أو النموذج القانوني للجريمة[2].
- الواقعة التي استخلصتها محكمة الموضوع بعد الانتهاء من التحقيق الذي أجرته إلى نص عقابي في قانون العقوبات أو في قانون عقابي آخر تتوافر فيه جميع العناصر والخصائص التي أوجبها القانون في الواقعة المستخلصة من المحكمة[3].
- الأساس الذي تقوم عليه الدعوى بإعطائها هذا الأساس الصبغة القانونية الملائمة وينزل عليها حكم القانون السليم[4].
- تحديد طبيعة العلاقة القانونية تحديدا يردها إلى إحدى الطوائف المجردة التي تصاغ على أساسها قواعد الإسناد حتى يمكن بالتالي تحديد القانون الموضوعي الذي يحكم تلك العلاقة[5].

من خلال ما سبق يتضح لنا تباين التعريفات الفقهية فيما يخص وضع تعريف دقيق وشامل لمصطلح التكييف، إلا أننا نلاحظ أن جلّ التعريفات كانت تصب في معنى واحد، والذي ينصرف على أن التكييف هو ذلك الإجراء الذي يهدف لتبيان النص القانوني الجنائي الواجب التطبيق على الواقعة الإجرامية، كما أن التكييف القانوني كمرحلة أولية تتطلب جهدا فكريا وخبرة كافية من الرجل القانوني لتكييف الحالة وتقديم وصف قانوني دقيق.

---

[1]– محمد أحمد علي المحاسنة، "سلطة المحكمة الجزائية في بحث التكييف القانوني للتهمة"،ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2013م، ص 77.

[2]– محمد علي سويلم، "التكييف في المواد الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية"، 2005، ص 30.

[3]– فرحان كساب شحادة العبد الله، "سلطة المحكمة الجزائية في التصدي لشخصية وعينية الدعوى"، مذكرة ماجستير في القانون المقارن، عمان، 2021، ص 57.

[4]– يونس بن أحمد المشيقح، "تكييف الاتهام وأثره في مراحل الدعوى الجنائية"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، الرياض، .2008م، ص35.

[5]– بلمامي عمر، "دراسات في القانون الدولي الخاص المعاصر (نظرية التكييف)"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 148.

ويعتبر التكييف واجبا على رجال القانون سواء كانوا قضاة أو محامين، فهو في نهاية الأمر يعتمد على فهم دقيق للحالة المتنازع عليها وتحديد الأدلة اللازمة لتثبيتها.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا لهذا الأخير ولكن ذكره كمصطلح وصفه القانوني.

الفرع الثاني: تمييز التكييف عن المصطلحات المشابه له

يجب عند دراسة مفهوم التكييف الجزائي البحث عن المصطلحات المشابهة له المتمثلة في التأويل الجزائي **(أولا)**،الملائمة الجزائية **(ثانيا)**، الوصف الجزائي **(ثالثا)**،التفسير الجزائي **(رابعا)**.

أولا: تمييز التكييف الجزائي عن التأويل الجزائي

1. من حيث التعريف

يعرف التكييف الجزائي بأنّه: "سلطة المحكمة الجزائية في بيان الحكم **(النص القانوني)** الذي تخضع له الواقعة والذي يحكمها ويعاقب عليها، كما عرف بأنّه تلك العملية الذهنية التي يقوم بها القاضي لتحديد الطبيعة القانونية بهدف إدراجه ضمن واحدة من الطوائف القانونية المعروضة لديه، بغية التوصل إلى القانون الواجب التطبيق[1].

في حين يعرف التأويل الجزائي بأنّه:"تحقيق الاتّساق بين الصيغة الثابتة في شكل قاعدة مكتوبة وبين الحياة المتغيرة فهو نشاط فكري ومنطقي يبحث في معاني القاعدة الجزائية لتحديد مضمونها ومجال تطبيقها على الفروض الواقعية[2].

2. أوجه التشابه

- ✓ كلاهما عملية فكرية أو نشاط ذهني صادر من جهة على وقائع واحدة هي الدعوى والنصوص الجزائية الواجبة التطبيق.
- ✓ يتضح أن عملية التكييف والتأويل هما عمليتان لا يمكن للقاضي أن يتطرق إلى تكييف إلا بعد التأويل.

---

[1]- نورية شبورو، مرجع سابق، ص 1310.

[2]- حسون عبيد هجيج ومنتظر فيصل كاظم، "تأويل النصوص الجزائية (دراسة مقارنة)"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 04،2017، ص 61.

3. أوجه الاختلاف

يتم التمييز بين المصطلحين من حيث المجال ومن حيث التطبيق.

➢ **من حيث المجال**

التكييف الجزائي أوسع مجالا ومعنى من مجال التأويل سواء كان ذلك في المجال النظري أو العملي، ذلك لأن مدلول التكييف في القانون يكمن في فهم الواقع وفهم القانون لإلحاق الواقعة بالقانون وإعطائها الوصف القانوني.

أما التأويل فهو الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى غير ظاهر[1].

➢ **من حيث التطبيق**

التكييف الجزائي تبدأ قواعده عندما يقوم القاضي بفهم الواقع أولا ثم فهم أحكام القانون ثانيا، للوصول إلى تحديد طبيعة موضوع النزاع لإعطائه الوصف القانوني الملائم، في حين أنّ نطاق تطبيق التأويل يكون في التأويل العميق لمفاهيم النص القانوني، فهو لا يقوم إلا في حالة وجود تعارض في أحكام النصوص الجزائية أو لتحقيق مصلحة أو عدالة[2].

➢ **من حيث الأنواع**

التكييف الجزائي له عدة أنواع منها القضائي، القانوني، الإيجابي، السلبي في حين أنّ التأويل تكمن أنواعه في: القريب، البعيد.

ورغم التباين في محل التأويل والتكييف إلا أن ذلك يمثل حالة تكامل في عملية تشريع الأحكام وتطبيقها على أرض الواقع، فلا يمكن فصل أحدهما على الآخر.

ثانيا: تمييز التكييف الجزائي عن الملائمة الجزائية

1.من حيث التعريف

تعرف الملائمة الجزائية على أنّها: "الاعتراف للنيابة العامة بالسلطة التقديرية في تقرير توجيه الاتهام لتحريك الدعوى العمومية أو حفظ الملف، فيكون للنيابة العامة أن تمتنع

---

[1]- حسون عبيد هجيج ومنتظر فيصل كاظم، مرجع سابق، ص 65.

[2]- المرجع نفسه، ص 66.

عن توجيه الاتهام على الرغم من توافر جميع أركان الجريمة، ونشوء المسؤولية عنها، وانتفاء أيّة عقبة إجرائية تحول دون تحريك الدعوى العمومية"[1].

2.أوجه التشابه

توجد علاقة بينها في تحريك الدعوى العمومية خاصة إذا كانت الجهة القضائية النيابة العامة.

تبرز أوجه التشابه بين التكييف والملائمة في المجال الجزائي في النقاط الآتية:

- فكما التكييف اللازم لأي دعوى جزائية كونه جوهر اقتضاء الحق الاجتماعي يبرز عدم وجود ملائمة مثلا في مادة الجنايات حيث أن التحقيق وجوبي فيها ويكون غير ذلك اختياريا في مواد الجنح في حال عدم وجود نص خاص، كما يجوز إجراؤه في مواد المخالفات إذا طلب وكيل الجمهورية[2].
- مهما اختلفت إحالة الدعوى الجزائية إلا أنها ترتبط دائما بالتكييف الصحيح للدعوى وتصنيف ملائمة النيابة العامة أحيانا وتتسع أحيانا أخرى في المساهمة في مباشرة الدعوى، فالمحكمة يمكن أن تتصل بالدعوى إما عن طريق الإحالة من السلطات المختصة بالتحقيق وإما بحضور الأطراف بإرادتهم للمحاكمة وإما بالتكليف المباشر بالحضور أمام محكمة الجنح أو بتطبيق إجراء المثول الفوري أو الأمر الجزائي[3].
- فأما عن الإخطار الذي يسلم عن طريق النيابة العامة فيمكن أن يحل محل التكليف بالحضور إن اقترن مع حضور الشخص المعني بمحض إرادته مع إلزامية التنويه على ذلك الإخطار بالواقعة محل التجريم والتي تشكل عنصر "**التكييف**" في هذا الشكل من إحالة الدعوى، أما إذا كان المتهم محبوسا مؤقتا على ذمة التحقيق فيتعين على القاضي أن يثبت في حكمه رضى صاحب المصلحة في حضوره ومحاكمته بغير تكليف سابق بالحضور[4].

---

[1]– علي شملال، "السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية (دراسة مقارنة)"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص 30.

[2]– المادة 66 من الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

[3]– المادة 333 قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– المادة 334 قانون الإجراءات الجزائية.

- على غرار ما سبق ذكره سابقا يمكن كذلك للمدعي المدني تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنح في جرائم على سبيل الحصر (ترك الأسرة – عدم تسليم الإخطار –انتهاك حرمة مسكن – القذف – إصدار شيك دون رصيد).

أما إذا كانت جريمة أخرى وجب الحصول على إذن النيابة العامة للقيام بتكليف المتهم بالحضور، وهنا نلاحظ وجود تكييف للنيابة العامة في هذه المسألة بالنسبة لباقي الجرائم خارج عملية الحصر التي قام بها المشرع في مجال التكليف بالحضور في بعض الجرائم الخمس سالفة الذكر، كل هذا مع وضع مبلغ مقدَّم لدى وكيل الجمهورية وأن يضع موطن المكلف بالحضور تحت طائلة البطلان في ورقة التكليف بالحضور[1].

- حالة أخرى من الحالات التي تصل فيها الجنح مباشرة إلى قاضي الحكم دون إجراءات تحقيق وهي حالة المثول الفوري في الجرائم الجنحية المتلبس بها، بحيث يقدم المقبوض عليه إلى وكيل الجمهورية إن لم يقدم ضمانات للمثول أمام القضاء مع جواز استدعاء الشهود شفاهة مع إلزامهم قانونا بالحضور أمام القضاء يتم هذا بعد تحقق قاضي النيابة العامة من هوية الشخص والأفعال المنسوبة إليه ووصفها القانوني "**أي إجراء عملية تكييف للوقائع**" ويخبره بعد ذلك بمثوله أمام القضاء مع الضحايا والشهود مع إخباره بالحق في حضور محامية لاستجوابه في حضوره عند مثوله مع التنويه على محضر الاستجواب.
- في حالة رغبة المتهم في حضور محاميه يمكنه الاتصال به في مكان مخصص لذلك في المحكمة ويبقى تحت الحراسة القضائية إلى غاية مثوله أمام المحكمة، ينسب بعد ذلك القاضي المتهم في إمكانية إعطائه مهلة لتحضير دفاعه وينبه بذلك فإذا استعمله أعطته المحكمة مهلة 3 أيام على الأقل فإن لم تكن الدعوى مهيأة جاز للمحكمة تأجيلها إلى أقرب جلسة فإن حدث وأجلت بعد السماع لطلبات النيابة العامة والمتهم ودفاعه قررت بين أحد الأوضاع (ترك المتهم حرا – إخضاعه للرقابة القضائية – وضعه في الحبس المؤقت)، مع جواز استئناف هذه الأوامر، فتتولى النيابة العامة متابعة تطبيق تدابير الرقابة القضائية فإن خالفها الشخص وقع تحت طائلة المادة **129** قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[1]– المادة 337 قانون الإجراءات الجزائية.

- وفي النهاية يمكن القول أنّ هناك ارتباط بين فكرتي الملائمة التي تقوم بها النيابة العامة في الدعوى وتكييف الأفعال وإسقاطها على نصوص التجريم ولا يهم في ذلك طريقة تحريك الدعوى العمومية أو مباشرتها أو إحالتها إلى قضاء الحكم[1].

3.أوجه الاختلاف

➢ **إن الاختلاف الوحيد يكمن من حيث السلطات الصادرة عنها**

حيث يصدر التكييف الجزائي عن جهة التكييف المتمثلة في النيابة العامة أو جهة التحقيق أو جهات الحكم (محاكم الجنايات أو جنح أو مخالفات)، في حين الملائمة تصدر عن النيابة العامة غالبا.

ثالثا: تمييز التكييف الجزائي عن الوصف الجزائي

1. من حيث التعريف

يراد بالوصف: "إخضاع الفعل المادي المنسوب للمتهم لنص معين من نصوص القانون الجنائي الذي يعاقب عليه، فإذا كانت المحكمة تتقيد بالوقائع التي رفعت بها الدعوى فإن ذلك لا يتعارض مع إمكانية إعطاء المحكمة هذه الوقائع وصفها القانوني السليم، حيث يتم تحديد النموذج القانوني لجريمة معينة وإعطاؤها اسم معين في إطار نص جزائي عقابي محدد من قبل المشرع يوضح فيه أن الفعل إذا توافرت فيه أركان جريمة معينة فإنه يوصف بذلك وصف جزائي"[2].

2. أوجه التشابه

- كليهما يعتمدان على النص القانوني وحكمه.
- كليهما يحددان التمييز القانوني للجريمة عن جريمة أخرى.
- كلاهما يكونا في مواجهة المتهم.

---

[1]– المادة 339 قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– مصطفى علي خلف، "سلطة المحكمة الجنائية في تغيير الوصف القانوني للواقعة الإجرامية"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 70.

3. أوجه الاختلاف:

- يختلف التكييف الجزائي عن الوصف الجزائي لوجود فارق أساسي بينهما فالثاني أشمل من الأول، إذ تندرج مجموعة التكييفات القانونية تحت الوصف الجزائي الواحد للجريمة.
- التكييف الجزائي من اختصاص وصلاحيات القاضي الجنائي في حين الوصف الجزائي من اختصاص المشرع وفقا لمبدأ الشرعية الجزائية "**لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص**".

رابعا: تمييز التكييف عن التفسير

1. من حيث التعريف

التفسير هو: "تحديد المعنى الذي يقصده المشرع من ألفاظ النص، فهو إذا بحث عن معنى إرادة المشرع بألفاظ معينة، يتكون منها النصوص القانونية"[1]، في حين بعض الفقهاء عرف التفسير على أن يشمل جميع العمليات اللازمة لجعل النصوص القانوني صالحة لتطبيقها على الحالات الخاصة المعروضة على القضاء[2].

2. أوجه الاختلاف

- ✓ أن مسألة التمييز بين التكييف والتفسير الجزائي المتفرقة بينها يتوقف على اجتهاد القاضي وبذل جهوده.
- ✓ إن التكييف يسبق التفسير عادة باعتباره المرحلة الأولى عند تطبيق القوانين، ومن ثم يأتي دور التفسير.
- ✓ مجال التكييف هو الواقعة والقانون، في حين أن مجال التفسير هو النص القانوني.
- ✓ ويترتب على التمييز بين التفسير والتكييف أن تغيير التفسير قد يقضي إلى تغيير التكييف، إلا أن تغيير التكييف لا يقضى إلى تغيير التفسير[3].

---

[1]- كاظم عبد الله حسين الشمري، "تفسير النصوص الجزائية، (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الجنائي، جامعة بغداد، كلية الحقوق، 2001م، ص53 .

[2]- عثامنية لخميسي، "التفسير في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، الجزائر،2005، ص 04.

[3]- كاظم عبد الله حسين الشمري، مرجع سابق، ص 59.

يتبين من خلال التمييز بين التكييف الجزائي والمصطلحات المشابهة له، مثل (التأويل، الملائمة، الوصف، التفسير) يظهر أنها مصطلحات مكملة بعضها البعض، فعلى سبيل المثال كلا من التكييف والتأويل يمثلان عمليتين لا يمكن فصلهما، حيث يجب على القاضي التفكير في التأويل قبل التكييف.

بالنسبة للملائمة فهي ترتبط بالتكييف في تحريك الدعوى العمومية، مما يؤثر على كيفية وصف الجريمة وتطبيق العقوبة، كما يهدف كل من التفسير والتكييف إلى إيضاح إرادة المشرع الحقيقية، على الرغم من العلاقة بين كل من التكييف والمصطلحات المشابهة له إلا أن هناك وجود اختلافات شاسعة بينهما.

المطلب الثاني: أنواع التكييف الجزائي

تعتبر عملية التكييف مفتاحا أساسيا في فهم وتحليل القضايا التي تعرض على القاضي، حيث تمثل الخطوة الأولى في وصف الوضع القانوني الذي يتعين عليهم فصله، إذ تُشكل مسألة التكييف مشكلة تطرأ بشكل لا مفر منه على المشرع، القاضي والمحقق، حيث ينقسم التكييف إلى نوعين رئيسيين التكييف القانوني **(الفرع الأول)** الذي تنظمه القوانين ويبين الظواهر المادية بما يتوافق مع المبادئ والقواعد، بينما يمثل التكييف القضائي **(الفرع الثاني)** مجموعة الإجراءات التي يتخذها رجل القانون أثناء تطبيق القانون، والتكييف بنوعيه إجراء يضمن تطبيق القانون بطريقة تتناسب مع التغيرات التي قد تواجهها المحكمة أو الجهة القضائية وهو الأمر الذي يعزز فكرة العدالة الجنائية.

الفرع الأول: التكييف القانوني (التشريعي)

أولا: تعريفه في القانون الوضعي

يقصد بالتكييف التشريعي في القانون الوضعي ما يقوم به المشرع حين يقرر أن واقعة ما يعينها تشكل جريمة معينة، وذلك بأن يحدد خصائصها وعقوبتها أي ذلك الذي يستند إلى نص تشريعي معين، كتكييف السرقة بأنها اختلاس منقول مملوك للغير، وتكييف القتل بأنّه إزهاق روح إنسان، ويشمل تعيين طبيعة الجريمة وإدخالها في عداد الجنايات أو الجنح أو المخالفات فيقال أنّ التكييف التشريعي قد أنصب في الحالة الأولى على الواقعة في حين انصب في الحالة الثانية على الجريمة[1].

وبهذا فإن التكييف التشريعي يتحلل إلى عمليتين:

الأولى: يتضمن التأكد على أن ذلك الفعل يعتبر جريمة.

الثانية: تقسيم هذه الجريمة التي يكونها هذا الفعل في هذه الفئة أو تلك من الفئات المنصوص عليها قانونا، جناية، جنحة، مخالفة.جريمة سياسية، عسكرية، أو من جرائم القانون العام وهكذا[2].

ثانيا: في الشريعة الإسلامية

وهو ما كان خلاصة تطبيق فكرة قانونية على الواقعة، مثال ذلك تكييف المنقول في السرقة بأنه (مملوك للغير)، وتكييف العلاقة بين الجاني والمجني عليه في خيانة الأمانة بأنها (علاقة تعاقدية من قبيل الإيجار أو .... أو...)، وتكييف الوقائع التي تقوم عليها الجريمة بأنها غير مشروعة طبقا لقانون العقوبات، إذ يفترض هذا التكييف تطبيق أحكام الملكية أو قواعد العقد أو نصوص التجريم[3].

---

[1]– محمود عبد ربّه محمد القبلاوي، "التكييف في المواد الجنائية (دراسة مقارنة)"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 52.

[2]– المرجع نفسه، ص 53.

[3]– محمود نجيب حسن، "شرح قانون العقوبات(القسم العام)"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص 712.

والتكييف القانوني في الشريعة الإسلامية هو ذلك الذي يستند إلى نص تشريعي معين، كتكييف السرقة بأنها أخذ مال الغير على وجه الخفية والاستتار، والسند الشرعي هو قوله عز وجل: "**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**"[1].

وتتكيف الحرابة بأنّها قطع الطريق، والسند الشرعي قوله تعالى: "**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**"[2].

وهو قيام المشرع بإعطاء أوصاف قانونية لمسائل معينة في التشريع،أو هي ما يقوم به المشرع، حيث يقرر أن واقعة ما يعينها ويحدد شكل جريمة معينة، كما يشمل تعيين المشرع لطبيعة الجريمة وإدخالها في عداد الجنح أو المخالفات فالحالة الأولى تكييف واقعة، والحالة الثانية تكييف جريمة، وقد نص المشرع على أن إذا توافرت واقعة مجردة لها خصائص معينة فإنها تندرج تحت الأوصاف التي يعرفها القانون، ويرتب عليها أثر قانونيا معينا، وبهذا تكمن مهمة المشرع في خلق أو إنشاء أوصاف قانونية لوقائع معينة من تكيفات تشريعية إلا بقدر تعلقها بالنماذج القانونية، والوصول إلى التكييف التشريعي إلا من خلال النوع الثاني من التكييف[3].

ثالثا: تطبيقات التكييف القانوني في التشريع الجزائري

يتطلب ذلك العمل على تطبيق قانون العقوبات بجميع نصوص على الواقعة، فلا يجوز أن يتجاهل القاضي تطبيق هذا القانون لتفاهة الواقعة المعروضة عليه أو لمراعاة باعث معين على ارتكاب الجريمة ولا يجوز له أن يستحدث سببا للإباحة ولا مانعا للعقاب لا يعرفه القانون، ولا يوجد بشأن الواقعة المعروضة على القاضي غير تكييف قانوني صحيح يجب على القاضي أن يعثر عليه، فمبدأ الشرعية يوجب على القاضي احترام التكييف السليم للواقعة، وفي هذا الصدد يجب أن يراعي القاضي أمرين: **الأوّل**؛هو التقييد بإرادة المشرع في

---

[1]– سورة المائدة، الآية 38.

[2]– سورة المائدة، الآية 33.

[3]– هدى سالم محمد الأطرقجي، "التكييف القانوني للجرائم في قانون العقوبات العراقي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة القانون العام، كلية القانون، جامعة الموصل، 2000م، ص 23.

ضوء المصلحة الاجتماعية **والثاني**؛عدم التقييد بالتكييف القانوني الذي تضيفه النيابة العامة على الواقعة المعروضة عليه[1].

❖ تطبيق العقوبات الأصلية في قانون العقوبات الجزائري

لقد حصر المشرع الجزائري ثلاث أوصاف للجريمة وتتمثل في:

1. **الجنايات:** عند وقوع جريمة وتكييفها كجناية يختلف تطبيق العقوبات بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، وهذا التفاوت في العقوبات متمثل في:

✓ منح المشرع الجزائري عقوبات على سبيل الحصر للشخص الطبيعي (الإعدام – السجن المؤبد – السجن المؤقت لمدة تتراوح **05** سنوات إلى**30** سنة)[2].

- في حين الشخص المعنوي في مواد الجنايات تطبق عليه عقوبات أصلية تتمثل في الغرامة، والتي تساوي من مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي، وذلك في مواد الجنايات والجنح.

2. **الجنح:** تكييف الوقائع على أنها جنح ويعاقب الشخص الطبيعي لفترة تزيد عن شهرين وتصل إلى خمس سنوات، كما يمكن فرض عليه غرامة مالية مع استثناءات تحددها القوانين.
3. **المخالفات:** عند تكييف الوقائع على أنها مخالفة يعاقب الشخص الطبيعي بالحبس من يوم إلى شهرين مع غرامة مالية.

- وتطبق على الشخص المعنوي في مواد المخالفات غرامة تساوي من مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الجريمة[3].

---

[1]– أحمد فتحي سرور، "الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية"، ط 10، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص–1346 1345.

[2]– المادة 05 من الأمر رقم 66–156 المؤرخ في:18 صفر1386هـ، الموافق لـ:8 يونيو 1966م، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

[3]– المادة 18 مكرر قانون العقوبات.

الفرع الثاني: التكييف القضائي

التكييف القضائي يتم تطبيقه من قبل القاضي الجزائي، حيث يعطي المتهم ملخصا للاتهامات الموجهة إليه بمجرد اتصاله بملف الدعوى، ويعتبر هذا الإجراء من حقوق المتهم في الدفاع، الأمر الذي دفع بنا إلى البحث في تعريف هذا النوع من التكييف **(أولا)** وبيان تطبيقاته **(ثانيا)**.

أولا: تعريف التكييف القضائي

1. في القانون الوضعي

التكييف القضائي في فقه القانون الوضعي يعني ممارسة القاضي لوظيفته في الفصل في التكييف القانوني لكل من الواقعة والجريمة، إذ يتحقق من مطابقة الواقعة من الناحية الواقعية للنموذج التشريعي من الناحية المجردة، وبعبارة أخرى هو ما يقوم به القاضي حين يقرر أن الواقعة المطروحة أمامه تشكل جريمة معاقب عليها في القانون، بعد التحقق من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقيام هذه الجريمة[1].

وقد أطلق على هذا التكييف بالتكييف القضائي؛ لأن القاضي هو صانع القرار وهو من يملك الحسم بالتكييف لكل من الواقعة والقانون، وهو يمارس وظيفته على الرغم من أنّ السلطة المختصة بهذا التكييف هم الشرطة وهم أول من يقوم بالتكييف، ويخضع هذا التكييف لقاضي التحقيق فقد يؤيده أو يغيره، كما أن سلطة الادعاء العام هي التي تحرك الدعوى العمومية ملزمة بالتحقيق، أن قاضي التحقيق لا يجري تحقيقه إلا بعد التكييف[2].

وقد أكدّ القضاء على ضرورة تحديد القاضي طبيعة العقد وتكييفه القانوني الذي يعتبر الشرط الأساسي من أجل إثبات جريمة خيانة الأمانة حيث تضمن السلوكات المكونة على سبيل الحصر على أن يتم أحد العقود الستة الواردة في النص كما حدد المشرع الوصف القانوني لهذه الجريمة التي اعتبرها جنحة تتراوح عقوبتها بين الحبس والغرامة[3].

---

[1]– محمود عبد ربه محمد القبلاوي، مرجع سابق، ص 55.

[2]– هدى سالم محمد الأطرقجي، مرجع سابق، ص 34.

[3]– المادة 376 قانون العقوبات.

إن القاضي غير ملزم أو مقيد بتكييف الخصوم إنما ملزم فقط بالتكييف الصحيح للوقائع[1]، فالقاضي هو الذي يكون على علم بالقانون، والتكييف يتضمن عنصرا للوقائع والقانون، فإنه عملية فنية تستعصى على غير القاضي بالنظر إلى خبرته العلمية والعملية، لذلك ينطوي التكييف القانوني على عنصر الالتزام، فهو ملزم بحد ذاته كونه مفروض من المشرع، تنعدم إرادة القاضي في تقدير تكييف تصرف ما من عدمه، وتبدأ حياة التكييف لحظة عرض النزاع أمام القضاء سواء كان مختص أم غير مختص، فيشرع القاضي في ممارسة مهنته في التكييف القانوني، الذي هو حق ينفرد به واجب يقع عليه[2].

كما يمكن إبراز عناصر التكييف القضائي على النحو التالي:

- **من حيث جوهره:** يتجسد التكييف القضائي في عملية المطابقة بين الواقع والقانون ولهذه المطابقة ضوابط منطقية وقانونية سواء من الناحية الإجرائية أو من الناحية الموضوعية.
- **التكييف عمل ملزم:** إذا كان التكييف نشاطا قضائيا يستأثر به قاضي الدعوى، فإن من واجبه الفصل في الدعوى وإلا كان منكرا للعدالة.
- **الجمع بين الواقع والقانون:** فلا ينهض التكييف القضائي على واقع بحث، ولا قانون بحث وإنما مزيج بين الوقائع التي تثبت في وجدان المحكمة ونموذجها القانوني[3].

ثانيا: تطبيقات التكييف القضائي

1. التكييف القضائي في القانون الوضعي

باستقراء ما قاله الفقه وما قضى به القضاء، نستطيع أن نرصد ونلمس بعض التطبيقات القضائية للتكييف القضائي، فعلى مستوى الفقه ذهب رأي للقول بأنّه عندما يتصدى القاضي الجنائي لمحاكمة شخص تملك أصولا موضوعة تحت تصرفه لحساب ما يعمل لديه[4].

1- المادة 29 من الأمر 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429هـ، الموافق لـ 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2- بلبشير هجيرة، "تكييف العقد في ظل الاجتهاد القضائي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2013، ص 13.

3- رائد طه محمود عمايرة، مرجع سابق، ص 81.

4- محمود عبد ربه محمد القبلاوي، مرجع سابق، ص 57.

2. التكييف القضائي في التشريع الإسلامي

يعني ممارسة القاضي لوظيفته في الفصل في التكييف القانوني لكل من الواقعة والجريمة، إذ هو يتحقق من مطابقة الواقعة المرتكبة من الناحية الواقعية للنموذج التشريعي من الناحية المجردة[1].

فإن **الرسول صلّى الله عليه وسلّم** كان يقضي بين الخصوم بنفسه، وشواهدنا على ذلك كثيرة، يأتي في مقدمتها حديثه المشهور: فقد روى عن **أم سلمة رضي الله عنها** قالت: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنكم تختصمون إلي، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضى له على نحو ما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فإنها أقطع له قطعة من النار**".

إنّ التكييف القانوني والقضائي خطوتين أساسيتين يقوم بهما القاضي في حكمه للإشارة إلى نوع الجريمة، فالتكييف التشريعي يتمثل في قرار المشرع في تصنيف واقعة معينة كجريمة، أما التكييف القضائي فيشير إلى دور القاضي في تطبيق التكييف القانوني للحكم في الواقعة والجريمة ويتشابه في أنّ كلا التكييفين ينطوي على خطأ في مسألة قانونية.

[1]– محمود عبد ربه محمد القبلاوي، مرجع سابق، ص 58.

المبحث الثاني: ضوابط التكييف الجزائي

على الرغم من عدم استقرار الفقه والتشريع في تحديد تعريف للتكييف الجزائي، إلا أنه ومن خلال التعريفات ظهرت مجموعة من الضوابط منها العامة والتي تكون ضرورية عند وقوع أي حادثة والمتعلقة أساسا بجميع الإجراءات الجزائية، وأخرى خاصة تتعلق بتكييف العملية القانونية والقضائية التي يتقيد بها القاضي الجزائي وجوبا أثناء النظر في الدعوى المرفوعة إليه، كما تلعب هذه الضوابط دورا فعالا في حسن سير الدعوى العمومية، ونحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على هذه الضوابط من خلال التطرق إلى العامة منها **(المطلب الأول)** والتفصيل في الأخرى الخاصة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الضوابط العامة

يتعين على القاضي الجزائي الامتثال لمجموعة من الضوابط العامة المقررة قانونا، نظرا لأهمية هذه الضوابط في ضمان حقوق المشتبه به وتعزيز مبدأ الشفافية في سير المحاكمة، وتتمثل هذه الضوابط عموما في قاعدتين أساسيتين، **الأولى:** تتعلق بوجوب التقييد بالاختصاص النوعي **(الفرع الأول)**، والتي تفرض على القاضي عدم تجاوز حدود اختصاصه المحدد بموجب القانون، **أما الثانية:** تتعلق بضرورة احترام حقوق الدفاع **(الفرع الثاني)** والتي تقتضي إشعار المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، أو أي تغيير في توصيف الواقعة القانونية.

الفرع الأول: قاعدة التقييد بالاختصاص النوعي

إن مسألة الاختصاص مسألة مهمة في المسائل الجزائية، تثار عند وقوع الجريمة لتحديد الجهة المختصة في التحريات والتحقيقات الأولية، وجمع الأدلة وتقديرها وتقديمها للمحكمة المختصة في الفصل في الدعوى الجزائية ومعاقبة مرتكب الجريمة عند ثبوت إدانته.

أولا: تعريف الاختصاص النوعي

توجد عدة تعريفات للاختصاص النوعي نبرز منها ما يلي:

يقصد بالاختصاص: "السلطة التي خولها القانون الجزائي للفصل في دعاوي معينة فهو مدى ما للقضاء من سلطة للفصل أو النظر فيما يطرح عليها من الدعاوى"[1].

كما يُعرف الاختصاص النوعي بمدى اختصاص الضبطية القضائية بنوع معين من الجرائم دون غيرها من الجرائم أو اختصاص بكل أنواع الجرائم؛ أي مدى تحديد الاختصاص بمجال معين من الجرائم أم لا[2].

وعرفه آخرون بأنه: "اختصاص المنطقة القضائية الواحدة حسب طبيعة المنازعات التي تثبت فيها[3].

ثانيا: الأصل العام في الاختصاص النوعي

تعتبر قواعد الاختصاص النوعي قواعدا آمرة، حيث يعتبر الاختصاص النوعي جزء من النظام العام، ويعتبر أي تجاوز عن هذه القواعد باطلا.

وللجهة القضائية أن تأمر بعدم الاختصاص النوعي في أي مرحلة من مراحل الدعوى ذلك أن عدم الاختصاص النوعي من النظام العام[4].

كما ينص المشرع الجزائري صراحة على أن الاختصاص النوعي والإقليمي للمحاكم من النظام العام، وبالتالي يجوز إثارة الدفع بعدم الاختصاص من أحد الخصوم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى[5].

ويتحدد الاختصاص النوعي بجسامة الجريمة المرفوعة عنها الدعوى، وفقا للعقوبات المقررة لها قانونا، وبالتالي تختص محكمة (النقض) بالطعون الصادرة في مواد الجنايات

---

[1]– روان أمين عواد المشاقبة، "أحكام الدفوع في مرحلة التحقيق الابتدائي في القانون الأردني"، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 91.

[2]– عبد الله أوهايبية،"شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (التحري والتحقيق)"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 215.

[3]– عبد الواحد كرم، "معجم مصطلحات الشريعة والقانون (عربي – فرنسي – انكليزي)"، 1995، ص 24.

[4]– المادة 36 قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[5]– المادة 807 قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

والجنح دون المخالفات، وتحديد التكييف القانوني للجريمة هو من شأن المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى، فهي تقوم بالفصل فيها لو كانت الواقعة المنسوبة إلى المتهم تشكل جناية أم جنحة غير مقيدة في التكييف الأول المرفوعة به الدعوى ومتى كانت المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى الجنائية[1].

ثالثا: الاستثناءات الواردة على قاعدة الاختصاص النوعي

لكل قاعدة عامة استثناءات، والاختصاص النوعي يشمل مجموعة من الاستثناءات تتمثل في:

1. نظام التجنيح القضائي

يقصد بنظام التجنيح بصفة عامة، تحويل الجناية إلى جنحة، أو إضفاء تكييف الجنحة على فعل يعده القانون أصلا جناية، وفيه يتم تحريف للوقائع بحيث تخضع لتكييف جنحي بدلا من التكييف الجنائي الذي تخضع له أصلا[2].

كما أنه قد يزامن مرحلة المحاكمة، وينطبق هذا على محكمة الجنايات عند الإجابة بـ:**لا** عن ظرفي السرقة المشددين لها، فترجع إلى جنحة وتحال إلى محكمة الجنح، غير أن التكييف لا يؤثر على الجناية المجنحة من حيث الاختصاص إذ تظل تخضع إلى محكمة الجنايات[3].

مثال: يتابع الشخص بعد إطلاق سراحه لعدم ثبوت التهمة، ويحال المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات للمرة الثانية بنفس الوقائع ولكن بوصفها جنحة هذه المرة.

وإذ تمت إعفاء المتهم من العقوبة أو حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو بعقوبة غير سجنية أو براءاته ولا يوجد أسباب أخرى لاحتجازه، فيتم إطلاق سراحه دون تأخير، لكن بشرط عدم تأثير ذلك على الإجراءات الأمنية التي تقررها المحكمة للحفاظ على النظام[4].

---

[1]– ميس معن محسن، "سلطة محكمة التمييز الاتحادية في تبديل التكييف القانوني للجريمة"، عدد خاص للبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا، الجزء 3، المجلد 36، دون بلد النشر، 2021، ص 765.

[2]– محمود عبد ربه محمد القبلاوي، مرجع سابق، ص 302.

[3]– بالضياف خزاني، "أنواع التجنيح القضائي وطرقه"، مجلة الحقيقة، العدد 24، الجزائر، ص 43.

[4]– المادة 311 قانون الإجراءات الجزائية.

2. الارتباط وعدم التجزئة

أ. الارتباط

هو عبارة عن صلة تقوم بين أفعال مستقلة عن الأخرى، فتقرب بينها دون أن تجعلها فعلا واحدا[1]، كما يمكن القول بأنه عبارة عن تلك الجرائم التي يتوقف ارتكابها (سلفاً) على ارتكاب جرائم أخرى، بحيث يتعذر ارتكاب الجريمة (اللاحقة)، لأنه وبعد ارتكاب الجريمة الأولى (السابقة) كاختلاس رواتب الموظفين عن طريق التزوير في قوائم الرواتب، وقيام الطبيب بسرقة الأعضاء البشرية لأحد المرضى عن طريق قتله[2].

باستقراء نص المادة يتضح أن المشرع أعطى الولاية القضائية في نظر الجرائم المرتبطة بارتكاب جناية إلى محكمة الجنايات، وغالباً ما تأخذ وصف الجنح، ومثال ذلك أن اقتران جريمة السرقة البسيطة بجناية القتل العمدي[3].

ب. عدم التجزئة

مؤدى عدم التجزئة، توثيق الصلة بين جريمتين أو أكثر إلى درجة يتعين اعتبارهما من الناحية الإجرائية جريمة واحدة، وإن كانتا من الناحية الموضوعية جرائم متميزة[4].

وتشمل حالة عدم التجزئة ثلاثة فروض:

الأول: المساهمة الجنائية والتي تعني وحدة الجريمة وتعدد الجناة وأساس اعتبار المساهمة الجنائية حالة لعدم التجزئة هو وحدة الماديات الإجرائية بالنسبة لجميع المساهمين.

الثاني: التعيين المادي للجرائم مع وحدة الغرض والارتباط الذي لا يقبل التجزئة ومقتضاه أن تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة.

1- محمد علي علي سويلم، مرجع سابق، ص 279.

2- علي عدنان الفيل، وميامي علي جلميران، ارتباط الجرائم في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الوضعي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 19، 2003، ص 06.

3 – المادة 197 قانون الإجراءات الجزائية.

4- محمد علي علي سويلم، مرجع سابق، ص 280.

الثالث: التعدد المعنوي ويقوم بدوره على عنصرين وهما وحدة الفعل وتعدد الأوصاف، كما إذا اتهم شخص بارتكاب أكثر من جريمة تمت بفعل أو امتناع واحد[1].

الفرع الثاني: قاعدة احترام حقوق الدفاع

مرحلة المحاكمة هي المرحلة الحاسمة والأهم في مستقبل المتهم، إذ تمثل الفصل النهائي في الدعوى المرفوعة ضده لذلك ينبغي أن يتمتع بجميع حقوق الدفاع المكرسة دستورا **(أولا)**، وما تقتضيه هذه القاعدة **(ثانيا)**.

أولا: تعريف حقوق الدفاع

هي الحقوق التي تمّكن المتهم من أن يعرض على قاضيه حقيقية مايراه في الواقعة المسندة إليه ويستوي في هذا الصدد أن يكون منكرا للجريمة المسندة إليه أو معترفا بها[2].

وتعرف بأنها تلك الحقوق أو المكنات المستمدة من طبيعة العلاقات الإنسانية التي لا يملك المشرع خيارا غير إقرارها وتنظيمها، بالشكل الذي يحقق التوازن بين حقوق الأفراد وحرياتهم وبين مصالح الدولة، وهذه المكنات تخول للخصم إثبات ادعاءاته القانونية أمام القضاء والرد على كل دفاع مضاد في ظل محاكمة عادلة، يكفلها النظام القانوني القائم[3].

وهو أيضا مجموعة من الامتيازات الخاصة أعطيت إلى ذلك الذي يكون طرفا في الدعوى الجنائية[4].

ويعبر عليه أيضا بأنه حق ينشأ منذ اللحظة التي يواجه فيها الشخص اتهاما بارتكابه لجريمة ما، وذلك بقصد تمكينه من دفاع الاتهام الموجه إليه، إما بإثبات فساد الدليل الموجه ضده أو بإقامة الدليل على نقيضه وهو البراءة[5].

---

[1]– محمد علي علي سويلم، مرجع سابق، ص 281.

[2]– لنكار محمود وبو الصلصال نور الدين، "حقوق الدفاع في الخصومة الجزائية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 376.

[3]– حلايمية سفيان وبو القمح يوسف، "حصانة الدفاع في المواد الجزائية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد10، جوان 2018، ص 01.

[4]– شهيرة بولحية، "حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي"، مجلة المنتدى القانوني، العدد 05، دون سنة النشر، ص 90.

[5]– بن مسعود حياة وبن مبروك بشير، "تكريس مقتضيات حق الدفاع للمشتبه فيه ضمانا للمحاكمة العادلة – دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتونسي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 02، 2023م، ص251.

ثانيا: مقتضيات قاعدة احترام حقوق الدفاع

إن حق الدفاع من الضمانات الجوهرية للمحاكمة، إذ يقتضي احترام جملة من الضوابط التي تتمثل في:

1. الإحاطة بالتهمة

يعتبر العلم بالتهمة من المستلزمات الأساسية لحق الدفاع لأن المتهم لا يستطيع الدفاع عن نفسه إلا إذا كان على علم كاف باتهام المنسوب إليه، وبالأدلة المقدمة ضده حتى يتسنى له إعداد دفاعه على نحو يدحض هذه الاتهامات، وحتى لا يفاجأ بتهمة لم تتح له الفرصة الكاملة لدحضها، فالدفاع لا يكون فعالا ما لم يكن للمتهم حق في أن يعلم بكل ما يتعلق به في الدعوى، ودون هذه المعرفة يضحى حق الدفاع مشوبا بالغموض وفاقدا للفعالية، فلا يجوز أن تقدم الأدلة أو تناقش في غيبته[1].

ويجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بإحضار المتهم أو أمرا بالحبس المؤقت أو أمرا بالقبض على أن يتضمن كل أمر نوع التهمة وبعض البيانات الأخرى الموضوعية والشكلية تحت طائلة البطلان[2].

وعند إنهاء جلسة التحقيق يتم سماع أقوال المدعي المدني ومحاميه وتقديم طلبات النيابة العامة والدفاع عن المتهم وتقديم اعترافات المسؤولين عن الحقوق المدنية عند الاقتضاء بعد ذلك، حيث يتم السماح للمدعي المدني والنيابة العامة بالرد على دفاع الأطراف وباقي الخصوم ودائما تكون الكلمة الأخيرة للمتهم ومحاميه[3].

2. قاعدة الوجاهية

يعد هذا المبدأ أصلا إجرائيا من أصول حقوق الدفاع، فالخصومة الجنائية تسعى لمعرفة الحقيقة وهو ما يتوقف على مواجهة الدفاع بالأدلة المتوفرة ضده ما يجعل لهذا المبدأ قيمة دستورية.

1– لريد محمد أحمد، "احترام حق الدفاع ضمانة للمحاكمة العادلة"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي،2018م، ص 121.

2– المادة 109 قانون الإجراءات الجزائية.

3– المادتين 304 و353 قانون الإجراءات الجزائية.

فمن خلال هذه المواجهة يكون السعي نحو معرفة الحقيقة لكافة أطراف الخصومة فلا تكون حكرا على أحد دون الآخر، ويقوم هذا المبدأ بحكم اللزوم على مبدأ آخر وهو المساواة في وسائل الدفاع، حيث يعد هذا المبدأ ركيزة أساسية من ركائز التوازن بين الحقوق والحريات والمصلحة العامة، ويعتبر هذا المبدأ الإطار المنطقي لمبدأ المواجهة الذي يؤدي بالضرورة إلى اعتماد كل الأطراف على وسائل واحدة في الدفاع على صلاحية واحدة ومتساوية في تقديم الأدلة[1].

إن احترام مبدأ المواجهة كمقتضى لحق الدفاع، ينسجم مع طبيعة إجراءات الخصومة الجزائية، إذ هي تشكل سجلا بين الخصوم يحاول من خلاله كل خصم أن يدحض أدلة ومزاعم الخصم الآخر، ولذلك فإن العدالة تقتضي أن يتمكن كل خصم من العلم بما طرحه خصمه على المحكمة دفاعا عن حقه وتأييدا لدعواه[2].

3. حق المتهم الاستعانة بمحام

وقد أقر القانون الحق في الاستعانة بمحام وهو حق أصيل للمتهم[3]، حيث أوجب على قاضي التحقيق أن يخطر المتهم بهذا الحق وينوه على ذلك في محضر، وفي حالة عدم اختيار المتهم محام يلزم قاضي التحقيق بتعيين مدافع عنه[4].

ولا يجوز استجواب المتهم إلا في حضور محاميه ما لم يتنازل صراحة عن هذا الحق، ففي هذه الحالة يثبت تنازل المتهم في المحضر، ويجوز لقاضي التحقيق أن يشرع في استجواب المتهم في الموضوع ومواجهته بأدلة الاتهام، ولا يكون من حقه الإطلاع على أوراق الإجراءات، كما أنه ليس من حقه أن يبلغ بالأوامر القضائية[5]، كما مكن قانون

---

[1]– نسيغة فيصل، "دور الدفاع في ضمان محاكمة عادلة في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، سبتمبر 2017، ص 543.

[2]– لريد محمد أحمد، مرجع سابق، ص 122.

[3]– الفحلة مديحة، "مرونة حق الدفاع بين المشروعية والشرعية"، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017م، ص 160.

[4]– المادة 100 قانون الإجراءات الجزائية.

[5]– خديجة روفية تباني وعبد الرحمان الحاج إبراهيم، "ضمانات المتهم أثناء الاستجواب في ظل قانون الإجراءات الجزائية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 العدد 02، 2022م، ص 358.

الإجراءات الجزائية المشتبه فيه أن يتلقى زيارة محاميه أثناء توقيفه للنظر، وأيضا تمكين الشخص المشتبه فيه عند مثوله أمام وكيل الجمهورية الاستعانة بمحامي[1].

إلا أن الملاحظ في كلتا الحالتين الأخيرتين أن حضور المحامي هو حضور شكلي، ولم يمكنّه المشرع من لعب دور في عملية الدفاع عن موكله، حيث جعل المشرع من حضوره مع موكله مجرد شاهد على صحة الإجراءات[2].

4. حق المتهم في إبداء أقواله

يقصد بهذا المبدأ أن يكون للمتهم الحق في أن يبدي دفاعه في الدعوى بحرية كاملة، بحيث يكون له أن يقدم ما يراه مناسبا من مستندات أو مذكرات مؤيدة لوجهة نظره، دون أن يكون مقيدا بكمية، علاوة عن عدم جواز ممارسة أي تأثير من أي نوع عليه بغرض دفعه إلى إبداء أقوال معينة[3].

يجوز للمتهم بنفسه أن يقدم ما شاء من دفاع شفوي أو كتابي وله أن يقدم المستندات المدعمة لدفاعه ولا قيد على المتهم في كمية ونوع المستندات التي يقدمها والتي يراها لازمة لدفاعه، دون الإخلال بحق المتهم في الصمت ورفض الكلام أو الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه وطالما كان حق الصمت من حقوق الدفاع فلا يجوز للمحكمة أن تستخلص من هذا الصمت قرينة ضده، وإلا كان في ذلك إطاحة بقرينة البراءة وما تولد منها من حقوق الدفاع، وقد أوصى المؤتمر الدولي الثاني عشر لقانون العقوبات المنعقدة في هامبورغ سنة **1979** بأن المتهم له الحق في أن يظل صامتا ويجب تنبيهه إلى هذا الحق[4].

وفي النظام القانوني الجزائري فإن قاعدة احترام حق الدفاع لها مكانة كبيرة إذ تم النص عليها في أسمى قوانين الدولة وهو الدستور وتبين ذلك من خلال أحكام المادة

---

[1]– المادة 51 مكرر 01 والمادة 339 مكرر 02 قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– حلايمية سفيان وبو القمح يوسف، مرجع سابق، ص 379.

[3]– لريد محمد أحمد، مرجع سابق، ص 122.

[4]– شهيرة بولوحية، مرجع سابق، ص 100.

175 التي تتضمن: "**الحق في الدفاع معترف به، الحق في الدفاع مضمون في القضايا الجزائية**"[1]

يتبين أن قاعدة احترام حقوق الدفاع هي ضمانة وركيزة أساسية أثناء المحاكمة تضمن للمتهم حقوقه، فلا ينفصل عن مبدأ المساواة بين الاتهام والدفاع، إذ تم مخالفة أي من هذه المقتضيات فإن ذلك يشكل انتهاكا لحقوق الدفاع، وبالتالي فإن المتهم قد لا يكون قادرا على الدفاع عن نفسه بشكل كاف، ولا تكون له فرصة متساوية في إثبات براءته، ولهذا يجب الحفاظ على كل من (الإطاحة بالتهمة، احترام مبدأ المواجهة، حق الاستعانة بالمحامي، حق المتهم بإبداء أقواله، حقه في الإطلاع على ملف القضية) خلال العمليات أنّ إهمال أي منها قد يؤدي إلى تشويه عملية العدالة وتعطيل القدرة على الدفاع بشكل كامل وعادل.

المطلب الثاني: الضوابط الخاصة

يعتبر التكييف جزءا أساسيا من مهام القاضي الجزائي، إذ يعتمد القاضي في هذه العملية على مجموعة من الضوابط الخاصة التي يجب الالتزام بها في المحكمة عند مراجعة الدعاوى الجزائية لضمان الوصول إلى الحقيقة، وتتضمن هذه الضوابط قواعد مرتبطة بشكل وثيق بالتكييف، ومن بين هذه القواعد نجد قاعدة التقيد بالواقعة والتي تقتضي الوقوف على الحقائق والأدلة المتعلقة بالجريمة **(الفرع الأول)**، بالإضافة إلى قاعدة التقيد بحدود الدعوى **(الفرع الثاني)**، حيث تكون الدعوى الجزائية مقيدة بحدود معينة سواء كانت عينية أو شخصية، وعند تجاوز هذه الحدود يعتبر الحكم أو الإجراء باطلا.

الفرع الأول: التقيد بالواقعة الإجرامية

يقصد بالواقعة الفعل بمعنى الجريمة وهي الأفعال التي تنسب إلى المتهم والتي جرمها القانون وجعلها جريمة معاقب عليها[2]، والمحكمة في هذا السياق مقيدة بالوقائع، غير أنها مقيدة بالتكييف الذي عرض عليها، ومن واجبها تفحص الوقائع والتحري في الأدلة والظروف

---

[1]– المادة 175 من تعديل دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20_442، الصادر بتاريخ:2020/12/30، ج ر، العدد 82،2020، المعدل لدستور 1996، بموجب استفتاء أول نوفمبر 2020.

[2]– بن عبد الله زهراء، "رقابة المحكمة العليا على التكييف القانوني للوقائع الإجرامية"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2019، ص 61.

التي يشوبها من أجل تكييفها القانوني الصحيح، إذ يعتبر التكييف القانوني للواقعة بمثابة واجب يقع على عاتق المحكمة وليس مجرد رخصة، لأنه لازم لإعمال القانون ولا يمكن إعمال القانون بشكل صحيح إلا إذا سبقه تكييف صحيح[1].

الفرع الثاني: قاعدة التقييد بحدود الدعوى الجزائية

هذا مبدأ يعني عموما انحصار سلطة المحكمة الجنائية في نطاق الدعوى التي أدخلت في حوزتها بحدودها الشخصية والعينية، ويترتب على ذلك أنه إذا قضت المحكمة في نطاقها هذه الحدود كان قضائها صحيحا، أما إذا قضت خارج هذا النطاق كان قضائها باطلا[2].

كما تلتزم المحكمة الجزائية عند مراجعة الوقائع الموجودة في ملف الاتهام بحدود العينية **(أولا)** وأخرى شخصية **(ثانيا)**.

أولا: النطاق العيني للدعوى الجزائية

ويقصد بالحدود العينية أن المحكمة تكون مقيدة في كل دعوى بالوقائع المستندة إلى المتهم أو المتهمين، فليس لها أن تفصل في غيرها مهما ظهر لها من وقائع أخرى ثابتة على المتهم غير التي أسندت إليه، واستنادا لهذه القاعدة يتعين نقض الحكم المتضمن إدانة المتهم عن تهمة لم تكن مستندة إليه في قرار الإحالة، وذلك لوقوع مخالفة جوهرية من قواعد قانون الإجراءات الجزائية[3].

تطبيقا لقاعدة تقيد المحكمة بالأشخاص المقامة ضدهم الدعوى فإنها من باب أولى التقيد بالوقائع موضوع الدعوى، ومنه فليس للمحكمة إحداث تغيير في أسباب الدعوى نفسها، بإضافة وقائع جديدة إليها ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق، بل أن النيابة وحدها

---

[1]– حنان قودة، "الالتزام بتكييف الواقعة الإجرامية، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية"، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014م، ص 55.

[2]– حنان قودة، "التقييد بحدود الدعوى الجزائية –التحقيق والمحاكمة–"، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2023م، ص 13.

[3]– عطاء عرفان شيخة، "دور القاضي الجزائي في تكييف الواقعة الجرمية"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017، ص 70.

بوصفها سلطة اتهام أن تطلب من المحكمة هذه الإضافة بما يثنى عليها من تغيير في الأساس، أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عنها الدعوى[1].

ثانيا: النطاق الشخصي للدعوى الجزائية

وتعرف شخصية الدعوى القضائية بأنها تقييد المحكمة بالحكم على الشخص المرفوعة عليه الدعوى والذي أحيل إليها، فلا يجوز للمحكمة أن تحكم على شخص آخر غير من أقيمت عليه الدعوى مهما كانت صلته بالجريمة المرتكبة أو مهما كانت صلته بالفاعل؛ أي أنّ شخصية الدعوى القضائية هي التي تحدد نطاقها بشخص المتهم الذي حركت ضده الدعوى من قبل سلطة التحقيق[2].

كما تفرض شخصية الدعوى الجزائية عدم السماح للمحكمة أن تدين أشخاص آخرين غير من أقيمت عليهم الدعوى ولو ثبت إسهامهم في الجريمة المنظورة أمامها[3]، ومن المبادئ الأساسية في قانون العقوبات ذلك الذي يقضي بأن العقوبة شخصية، وهذا يعني أن المحكمة تكون مقيدة بالأشخاص المقامة عليهم الدعوى، ومن ثم ليس لها أن تدخل أشخاصا آخرين في الدعوى على اعتبار أنهم متهمون آخرون، ولو ثبت من التحقيقات والمرافعة أن هناك متهمين فاعلين أو شركاء، لأن الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الذي اتخذت الإجراءات ضده[4].

وتجدر بنا الإشارة أن محكمة الجنايات لا تختص ولا تتخذ قرارا بشأن أي اتهامات أخرى غير تلك التي تمت مناقشتها في القرار الصادر من غرفة الاتهام[5].

---

[1]– تيكردودار حسن، "سلطة المحكمة الجزائية في إعادة التكييف"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 01، 2022، ص 145.

[2]– تركي عبد الله مبارك القرشي، "إحالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم في التشريع القطري"، مذكرة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية القانون، جامعة قطر ،مارس 2022م، ص 89.

3 – بلايلية معمر، زواقري الطاهر، "سلطة القاضي الجزائري في إعادة تكييف الوقائع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، الجزائر، 2019، ص 64.

[4]– آيت إفتان صارة، "تكييف الاتهام وأثره في مراحل الدعوى العمومية – دراسة تأصيلية تطبيقية وفقا للقانون الجزائري–"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018م، ص 97.

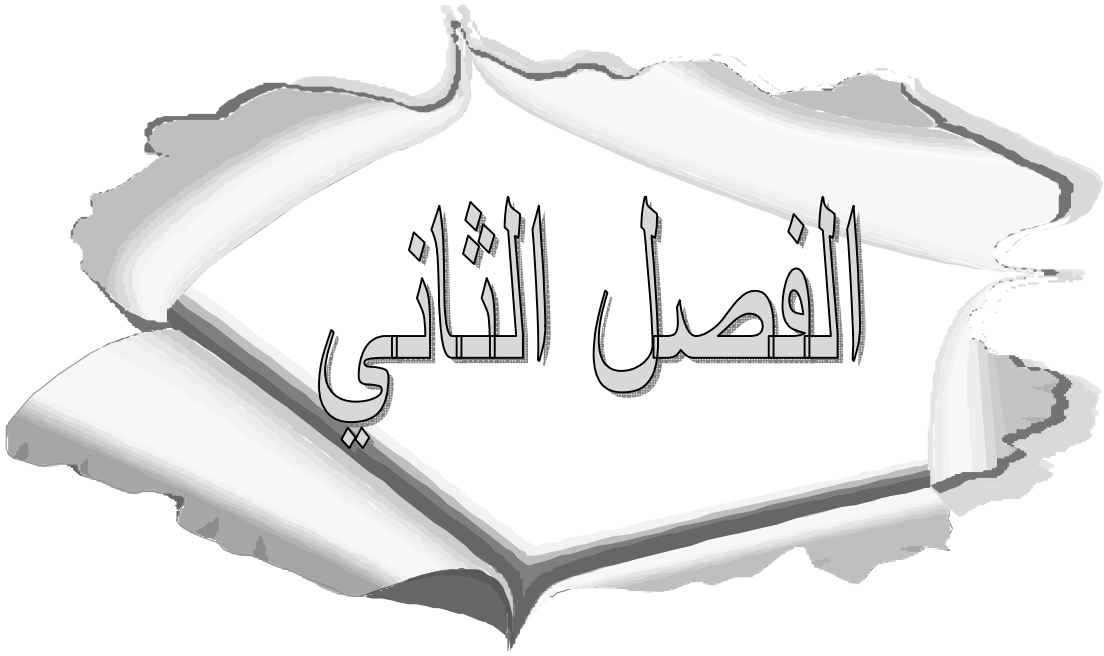
[5]– المادة 250 قانون الإجراءات الجزائية.

إنّ المشرع الجزائري أقر على هذا المبدأ الإجرائي في قانون الإجراءات الجزائية، حيث يجب التقيد بحدود الدعوى الجزائية سواء الحدود المتعلقة بالنطاق الشخصي المتعلق بالأشخاص المتهمين، أو النطاق العيني المتعلق بالواقعة محل الدعوى الجزائية، كما يتبين لنا أن مبدأ تقييد بحدود الدعوى الجزائية هو ركيزة أساسية لتحقيق المحاكمة العادلة، حيث تكون القضايا مقيدة بالوقائع **(حد عيني)** والأشخاص **(حد شخصي)** المعنيين بها، إذ يعد هذا التقييد ضمانة لحقوق المتهمين وحماية لحقوق الإنسان في الدعوى الجزائية، ويعتبر مبدأ إجرائي دقيق يجمع بين الوقائع الجزائية والأشخاص المتورطين ويحددهما بحدود أساسية في سياق القضية، ومبدأ التقييد بحدود الدعوى الجزائية مبدأ عام لا يرتبط بجهة معينة بل يشمل كل القضاء الجزائي بدأً من جهات التحقيق وصولا إلى جهات الحكم.

ملخص الفصل:

إن التكييف في المادة الجزائية هو إجراء قانوني يمثل عملية قضائية بالغة الأهمية جوهرها إعطاء الفعل الذي يشكل جريمة وصفه القانوني الصحيح المطابق له، احتراما لمقتضيات ومتطلبات الشرعية الجنائية، ويتلاقى مفهوم هذا الإجراء مع بعض المفاهيم الأخرى ويتعلق الأمر بالتأويل، الملائمة، الوصف والتفسير، ما استوجب بيان أوجه الفروقات بين كل تلك المصطلحات، كما أن للتكييف الجزائي عدة صور حيث نجد ما يعرف بالتكييف القانوني، وهو ذلك التكييف الذي يقوم به المشرع بتقريره أنّ واقعة ما تشكل جريمة معينة كما نجد ما يعرف بالتكييف القضائي والذي يقوم به الشخص المكلف من قبل الدولة بتطبيق القانون كالقضاة مثلا.

ونظرا لأهمية هذا الإجراء وخطورته على حقوق الأفراد وحرياتهم كان لابد من تقييده بمجموعة من الضوابط والتي تنقسم بدورها إلى ضوابط عامة وتتعلق بوجوب احترام قواعد الاختصاص النوعي مع مراعاة حق الدفاع المكرس دستورا وما يقتضيه، وضوابط أخرى خاصة تفرض التقيد بالواقعة الإجرامية فضلا عن وجوب الوقوف عند قاعدة التقيد بحدود الدعوى العمومية.


الفصل الثاني

مسألة التكييف تعتبر من بين المسائل القانونية الهامة التي تتطلب الرقابة لضمان تحقيق مبدأ الشرعية، إذ يعتبر التكييف من الأولويات لحل مشكلة القانون الواجب التطبيق وبيان إذا كانت تشكل الواقعة جناية، جنحة أو مخالفة لذا وجب على القاضي أو جهة من جهات التحقيق بذل جهد في التكييف الصحيح حتى يسهل عليه إيجاد الحكم المناسب، إذ يعد إجراء ينصب على أساس الدعوى الجنائية ويحمل أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها داخل المنظومة القضائية، فيلعب دورا بارزا في القانون الجزائي والإجرائي على حد سواء، فهو يعد من أهم المسائل التي يثيرها هو "تغيير التكييف وتعديله"، فهذه الإجراءات تترك أثرا بالغا على النطاق الموضوعي للقانون الجنائي وهذا تطبيقا لمبدأ الشرعية الذي يظهر إعماله في التكييف، وهذا الأثر يتجسد في المواد القانونية التي تقرر طريقة تطبيق التكييف.

وهذا ما أدى بنا إلى تبيان دور كل جهة قضائية سلطتهم في التكييف **(المبحث الأول)**، وفعالية المحكمة العليا في مراقبة التكييف الجزائي وضمان صحته **(المبحث الثاني)**

المبحث الأول: إعمال التكييف الجزائي عبر مراحل سير الدعوى العمومية

منح المشرع الجزائري الجهات القضائية السلطة في التكييف الجزائي مع إمكانية تعديله وتغييره بشرط أن لا يتعارض ذلك مع الأصول القانونية الأساسية حيث يتمثل دور الجهات القضائية في إعطاء تكييف صحيح للوقائع واحترام ضوابط هذ العملية، وتختلف إجراءات التكييف باختلاف المرحلة التي وصلت إليها الدعوى، ويتم في هذا المبحث تسليط الضوء على تلك الإجراءات أثناء مرحة التحقيق الابتدائي، فقبل الإحالة على المحاكمة تختص كل من النيابة العامة، قاضي التحقيق وغرفة الاتهام كدرجة ثانية للتحقيق بتكييف وقائع القضية **(المطلب الأول)**، أما بعد الإحالة فيعود الاختصاص إلى المحاكم الابتدائية، الاستئنافية والجنائية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: التكييف الجزائي أمام مختلف الجهات القضائية قبل الإحالة على المحاكمة

إن عملية التكييف الجزائي هي عمل قضائي يقوم به رجال القضاء، حيث تعتبر أهم خطوات العدالة الجنائية، يقوم الجهاز القضائي وهي النيابة العامة، قاضي التحقيق، غرفة الاتهام، بتقييم الأدلة والشهادات المقدمة أمامها لتحديد ما إذا كانت هناك مبررات قانونية لملاحقة المتهم جنائيا أم لا تبدأ هذه العملية بعد إحالة القضية من قبل النيابة العامة **(الفرع الأول)** حيث يتولى قاضي التحقيق دور تحليل الأدلة **(الفرع الثاني)**، ثم تقديم التقرير إلى غرفة الاتهام **(الفرع الثالث)** التي تقوم بمراجعة الأدلة والتحقق من صحتها ومن ثم اتخاذ قرار بشأن إحالة المتهم إلى المحكمة أو عدمها.

إذ تعتبر هذه الجهات القضائية الثلاثة أعمدة أساسية في عملية التكييف وإعادة التكييف الجزائي، حيث يتخذون القرارات النهائية بشأن مصير المشتبه به من الناحية القانونية.

الفرع الأول: تكييف النيابة العامة

تمثل سلطة النيابة العامة في تحديد التهم المناسبة **(أولا)** وتقديم القضايا الجنائية للمحاكم بناء على الأدلة المتاحة وتقييمها لتحقيق العدالة **(ثانيا)**.

أولا: تعريف النيابة العامة

تعتبر النيابة العامة جهاز قضائي، أنيط به تحريك الدعوى العمومية مباشرتها أمام القضاء الجنائي[1].

وفقا للتشريع الجزائري فالنيابة العامة هي:"الجهة التي تتولى تمثيل مصلحة المجتمع في المحاكم وتنفيذ القانون وبما في ذلك إصدار الأحكام واستخدام القوة العامة والتعاون مع الشرطة القضائية"[2].

كما تعرف أيضا على أنها: "محامي المجتمع وهي الطرف العام في الخصومة الجنائية وهي سيدة الدعوى العمومية"[3]، فمصطلح النيابة العامة في قانون الإجراءات الجزائية يطلق على القاضي الذي يتولى مهمة تمثيل المجتمع أمام القضاء، وذلك بتوجيه الاتهام من أجل اقتضاء حق الدولة في العقاب"[4]، فهي:"الهيئة المنوطة بها الدعوى العمومية في تحريكها ورفعها ومباشرتها أمام القضاء، نيابة عن المجتمع وتطالب بتطبيق القانون وتشكل النيابة العامة من وكيل الجمهورية والنائب العام، فهي سلطة تتولى بصفة أساسية أعمال التحقيق والاستدلال والاتهام في الدعوى الجنائية"[5].

ثانيا: سلطة النيابة العامة في التكييف الجزائي

إن أول جهة قضائية تقوم بعملية التكييف الجزائي هي النيابة العامة وهو تكييف أولي، فلها السلطة المختصة أصلا بالتحقيق الابتدائي، وما تملكه من حق في الدعوى العمومية يمكن وصفه لأنه حق مجرد، بمعنى أنه ليس مشروطا بأن تكون على صواب فيما تزعمه، كما أنه حق قائم على أساس خاص، بمعنى أنه لكي تمارسه لابد من تحقيق واقعة مطابقة لنموذج ورد وصفها والعقاب عليها في قاعدة جنائية، فيقع على النيابة العامة إقامة

---

[1]– عبد الله أوهايبية، مرجع سابق، ص 54.

[2]– المادة 29 قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– بوحجة نصيرة، "سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في القانون الجزائري"، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 18.

[4]– عبد الرحمان خلفي، "الإجراءات الجزائية في القانون الجزائي والمقارن"، طبعة 06، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2022، ص 164.

[5]– علي بولحية بوخميس، "القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري"، دون طبعة، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، ص 64.

الدليل على صحة التهمة التي تسببتها إلى المتهم بكافة عناصرها وأركانها، فضلا عن إقامة الدليل على أن المتهم هو مرتكب هذه الجريمة.

فعند عرض الواقعة الإجرامية على النيابة العامة بعد انتهاء الاستدلالات والتحقيقات تقوم النيابة العامة بتكييف الواقعة المطروحة وقيدها طبقا لنصوص التجريم المناسبة[1]، فإعطاء التكييف القانوني للواقعة يعد تحقيقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، كما يعد من ضمانات الحريات الفردية التي يتمتع بها الأفراد، وعليه فإن الدعوى العمومية تدخل في حوزة النيابة العامة بناء على محاضر الاستدلالات المرسلة إليها من الضبطية القضائية عقب تلقيهم البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم فتقوم النيابة العامة وفقا لجسامة الجريمة بتحريك الدعوى العمومية، إذ أنها تقوم بتفحص الوقائع المرفوعة إليها وتحقيق من مطابقتها لنص وارد في القانون الجنائي، ثم تقييم الدليل على صحة التهمة بكافة عناصرها وأركانها وظروفها[2]

كما تمثل النيابة العامة سلطتها في التكييف الجزائي في مختلف التشريعات:

- عند عرض الواقعة على النيابة العامة بعد انتهاء الاستدلالات والتحقيقات تقوم النيابة العامة بتكييف الواقعة المطروحة ووصفها وقيدها طبقا لنص التجريم المناسبة، ومن هنا يتضح أهمية التكييف الصحيح لوقائع الدعوى لأن التكييف غير الصحيح يؤدي إلى خطأ في تطبيق القانون ومن هنا تبدو أهمية التكييف بالنسبة للمحقق والقاضي والخصوم في الدعوى الجنائية[3].

إن النيابة العامة تلعب دورا حيويا في نظام العدالة من خلال توجيه القضايا وتقديم المرافعات التي تساهم في حفظ سير العدالة بشكل عادل، وتساهم أيضا في تنفيذ الأحكام القضائية وفرض العقوبات على المتهمين وتعمل بالتعاون مع الشرطة لضمان تطبيق القوانين وتنفيذ الأحكام بشكل فعال وفقا للقوانين المعمول بها، كما يتضح أن النيابة العامة مخولة لها قانونا بمباشرة الدعوى العمومية وتمثل مصلحة المجتمع ككل، إذ تعتبر سيدة الدعوى وتعد تحقيقا بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وينبغي عند عرض الوقائع على النيابة العامة بعد التحقيقات أن تقوم بتكييف بما يتوافق مع النصوص القانونية المناسبة.

---

[1]– حنان قودة، مرجع سابق، ص 138.

[2]– آيت إفتان صارة، مرجع سابق، ص 187.

[3]– أحمد أسامة حسنية، مرجع سابق، ص 38.

الفرع الثاني: مهام قاضي التحقيق في التكييف

التحقيق مرحلة في الدعوى الجزائية تحت إشراف قاضي التحقيق إذ يعد سيد التحقيق **(أولا)** فهو مكلف بإعطاء التكييف القانوني الصحيح **(ثانيا)** وله صلاحية إعادة التكييف الجزائي **(ثالثا)**.

أولا: تعريف قاضي التحقيق

يعرف التحقيق بأنه:"البحث الابتدائي الذي يقوم به قضاة التحقيق لجمع الأدلة المشروعة التي من شأنها إثبات وقوع الجريمة وكشف مرتكبها، ثم النظر في قيمتها القانونية والموضوعية"[1].

ويعد قاضي التحقيق أحد أعضاء الهيئة القضائية التابعة للمحكمة، وينتمي إلى القضاء الجالس مثل: قضاة الحكم نظرا لطبيعة وظيفته، وهو بهذه الصفة يتمتع بكل ما يتوفر له من ضمانات، وبالاستقلال عن النيابة العامة وعن السلطة التنفيذية وتسري على قواعد الرد والتنحي[2].

وفي تعريف آخر:"هو سيد التحقيق فلا يحق لأي جهة أن تملك إصدار أوامر عليه لاتخاذ إجراءات معينة أو الامتناع عن إجراء معين، فكل مرؤوس عليه رئيس يصدر له الأوامر والتعليمات أما قاضي التحقيق فرؤساءه لا يملكون إصدار تعليمات له سواء كانت شفهية أو كتابية لاتخاذ إجراء في التحقيق"[3].

ثانيا: سلطة قاضي التحقيق من التكييف الجزائي

يتم تحريك الدعوى القضائية أمام قاضي التحقيق بقرار من النيابة العامة واختصاصات قاضي التحقيق أضيق بكثير من اختصاصات النيابة العامة وذلك لأنه محصور في تحقيق جريمة معينة بذاتها، أو جرائم معينة بنوعها، ولأنه قاضيا لا يحتاج في كثير من إجراءات التحقيق التي يقوم بها إلى مثل ما تحتاجه النيابة العامة أحيانا من التجاء

---

[1]– نسرين عبد الحميد نبيه، "مرحلة المحاكمة"، سلسلة مراحل الدعوى الجنائية وحقوق المتهم في كل مرحلة من هذه المراحل، تاريخ الاطلاع 2024/05/01، على الساعة 10:22، على الرابط: http://t.me/iraqlaw5،

[2]– عبد الرحمان خلفي، مرجع سابق، ص 229–300.

[3]– سيف محمد نعمى العوادي، "سلطة قاضي التحقيق في مباشرة التحقيق الابتدائي"، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2020م، ص 13.

إلى القضاء[1]، إذ يجب على قاضي التحقيق لأول وهلة أن يراجع اختصاص سواء كان مختصا بطريق الاتهام الافتتاحي للنيابة العامة أو عن طريق شكوى المجني عليه كما يجب أن يحدد التكييف القانوني لواقعة الدعوى، وإذا تبين له أنها لا تكون جناية أو جنحة يصدر أمرا بعدم الاختصاص، أما إذا رأى أنها تدخل في اختصاص يباشر التحقيق ويسبغ عليها التكييف القانوني السليم في الأمر الصادر بالتصرف في التحقيق[2].

وقد يكون القرار بالتصرف في التحقيق أمرا بألا وجه لإقامة الدعوى أو أمر بالإحالة ففي الفرض الأول يكون التكييف سلبيا ويكتسب هذا القرار حجة مؤقتة تطلب له طالما لم يبلغ قانونا، وله في نطاق هذه الحجية ما للأحكام من قوة الأمر المقضي[3].

ثالثا: إعادة التكييف على مستوى قاضي التحقيق

1- تعريف إعادة التكييف الجزائي

تغيير التكييف يقصد به:"العملية الذهنية المتمثلة في إنزال حكم القانون على الواقع، أو إدراج الواقعة في طائفة محددة، أو حتى بيان القاعدة القانونية الواجب إعمالها على الواقعة المطروحة"[4]، أن تعطي المحكمة لهذه الواقعة بتكييفها على اعتبار أن المحكمة أقدر من النيابة العامة على إنزال الوصف القانوني الصحيح على هذه الوقائع، ومثل هذه السلطة تتقرر للمحكمة حتى ولو كان الوصف القانوني الذي أسبغته على الوقائع هو الوصف الأشد[5].

وبالرجوع للنصوص القانونية الإجراءات الجزائية الجزائري وقانون العقوبات لا نجد نصا واحدا يعرف إعادة التكييف الجزائي وإنما اكتفى المشرع باستخدام مصطلحات متعددة ضمن النصوص المتناثرة والتي لها نفس المعنى منها: "**الوصف المغاير**" "**التكييف المختلف**"، "**الوصف القانوني المخالف**"، "**تعديل الوصف القانوني**"، وكل ذلك لم يمنع

---

[1]- أحمد حسين حسين الجداوي، "سلطة تحريك الدعوى الجنائية وفقا للقانون الإجرائي المصري"، دون طبعة، الجامعة الجديدة، عمان، 2014، ص 81.

[2]- محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 331.

[3]- المرجع نفسه، ص 332.

[4]- أحمد أسامة حسنية، مرجع سابق، ص 42.

[5]- محمد الطاهر رحال، "إعادة التكييف القانوني للوقائع أمام محكمة الجنايات الابتدائية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 02، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 796.

المشرع الجزائري من نصه صراحة على سلطة محكمة الجنايات في إعادة التكييف الوارد في قرار الإحالة[1].

وفي تعريف آخر: "عبارة عن عملية قانونية تتمثل بمقابلة الحالة الواقعة مع حكم القانون، وهو جهد خلاق وليس مجرد كاشف بمعنى أن القاضي سيكون دوره حيويا بتفسير القاعدة القانونية ثم إعادة فهم مكوناتها"[2].

2- سلطة قاضي التحقيق في إعادة التكييف الجزائي

هو مقيد بالوقائع دون تكييفها، فإذا توصل بعد دراسة الوقائع المحالة إليه أن الوصف المعطي غير صحيح جاز له إعادة تكييفها، سواء بالتخفيف من الوصف أو التشديد فيه وقد يكون التكييف دون المساس بدرجة الجريمة كإعادة التكييف من جناية إلى جناية أو من جنحة إلى جنحة أو من مخالفة إلى مخالفة[3]، كما تثار مسألة إعادة تكييف الواقعة الإجرامية أمام قاضي التحقيق عند اتصاله بالملف من طرف وكيل الجمهورية بموجب طلب افتتاحي لإجراء التحقيق، ويكون فيها قاضي التحقيق مقيدا بالوقائع محل المتابعة دون الأشخاص في إطار الالتزام بحدود الدعوى العمومية ومراعاة التكييف محل الطلب[4]، فقاضي التحقيق مطالب طبقا لقواعد قانون الإجراءات الجزائية بإضفاء الوصف السليم للواقعة، وبالتبعية لذلك لو تبين له أن التكييف محل الطلب الافتتاحي لا يتماشى ووقائع الدعوى، أو ظهرت خلال التحقيق عناصر جديدة لم تكن منظورة من طرف وكيل الجمهورية يمكنه – بل هو ملزم- بوضع التكييف السليم للواقعة محل المتابعة، وفي مقابل ذلك لو أن الوقائع لا تحمل الطابع الجزائي أو اعتراض الدعوى أي عارض دائم أو مؤقت يمكن أن يصدر أمرا بانتقاء وجه الدعوى[5].

لا يجوز لقاضي التحقيق وضع تكييف جديد لواقعة لم تكن محل متابعة أو طلب افتتاحي لإجراء تحقيق، لأنه مقيد بالواقعة محل المتابعة، وفي هذه الحالة عليه إتباع

---

[1]- المادة 306 فقرة 02 قانون الإجراءات الجزائية.

[2]- علاء إبراهيم محمود وأثير ناظم حسين، مرجع السابق، ص 754.

[3]- بوشليق كمال، "سلطة المحكمة الجزائرية في بحث التكييف القانوني للتهمة"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، العدد 14، بسكرة، الجزائر، دون سنة النشر، ص 573.

[4]- المادة 67 قانون الإجراءات الجزائية.

[5]- بن سليمان محمد الأمين، خلفي عبد الرحمان، "تكييف الواقعة الإجرامية بين القانون الموضوعي والقانون الإجرائي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، 2019، ص 608.

إجراءات أخرى تسمح له بذلك، وهي وجوب استصدار طلب افتتاحي إضافي من طرف وكيل الجمهورية، فإن وافق هذا الأخير على ذلك أصدر طلبا إضافيا بشأن التحقيق في الواقعة الجديدة، وفي هذه الحالة وفقط يمكنه وضع التكييف الجديد للواقعة الجديدة التي لم تكن محل متابعة من قبل[1].

إن قاضي التحقيق يعد أحد الهيئات ذات السلطة في توجيه التحقيقات الجنائية وهو من الأجهزة القانونية الرئيسية المكلفة بمعالجة الدعاوي العامة، حيث يتمتع قاضي التحقيق بصلاحيات محددة تجعله مختصا بالتحقيق في جريمة معينة، وهو ذلك الذي يميزه عن اختصاصات النيابة العامة، حيث يتمثل دور الرئيس في تحقيق الوقائع المحددة التي تم إحالتها إليه، حيث يكون مخولا بالتحقيق في الجوانب القانونية والوقائية للقضية بشكل دقيق وفي إطار السلطة المحددة التي يتمتع بها.

الفرع الثالث: دور غرفة الاتهام في التكييف

عند انتهاء قاضي التحقيق من تكييف الواقعة يمكنه إحالة المتهمين والوقائع إلى غرفة الاتهام **(أولا)** والتي تتخذ بدورها قرار فيما يتعلق بالمتابعة والتكييف **(ثانيا)** وإعادة التكييف على مستوى غرفة الاتهام **(ثالثا)**.

أولا: تعريف غرفة الاتهام

يعرف المشرع غرفة الاتهام بأنها: "جهة أصلية في هرم القضاء الجنائي"[2]، وهي: "هيئة قضائية على مستوى المجلس القضائي، مهمتها إجراء التحقيقات وتوجيه الاتهام وعلى كل مجلس قضائي توجد غرفة واحدة على الأقل"[3]، كما تعرف بأنها: "جهة قضائية مخولة قانونا بالفصل في الإستئنافات المرفوعة ضد الأوامر الصادرة عن قاضي التحقيق ومراقبة مدى قانونية الإجراءات المتخذة من قبل قاضي التحقيق"[4].

---

[1]– بن سليمان محمد الأمين، خلفي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 609.

[2]– القانون رقم 05-11 المؤرخ في: 2005/06/17، "المتعلق بالتنظيم القضائي"، الجريدة الرسمية، عدد 51، بتاريخ 2005/06/20.

[3]– عبد الرحمان خلفي، مرجع سابق، ص 385.

[4]– محمد حزيط، "أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري على ضوء آخر تعديلات لقانون الإجراءات الجزائية والاجتهاد القضائي"، الطبعة 03، دار اليقين، الجزائر، 2022، ص 322.

ثانيا: سلطة غرفة الاتهام في التكييف

تعتبر غرفة الاتهام درجة تحقيق ثانية فهي تمثل الجهة العليا في التحقيق، وبهذه تملك سلطة التعقيب على أوامر قاضي التحقيق، بما في ذلك الأوامر المتعلقة بإعادة تكييف الواقعة الإجرامية، ومادام أنها تملك مراقبة أعمال قاضي التحقيق فمن باب أولى تملك ممارسة ذات الاختصاص، وإذا كانت غرفة الاتهام مثل قاضي التحقيق تتقيد بقواعد التكييف، من بينها عدم التقيد بالأشخاص، لكنها تنفرد بخاصية توسيع دائرة الاتهام عن طريق سلطة المراجعة، والذي يعرف بسلطة قضاء الإحالة في تعديل تكييف الواقعة الإجرامية المستندة للمتهم[1]، حيث تباشر غرفة الاتهام نوعين من الاختصاصات الأول سلطة تحقيق، والثاني كدرجة ثانية لقضاء التحقيق، وقد أجاز المشرع الطعن أمامها في القرارات الصادرة من النيابة العامة وقاضي التحقيق، وإذا كانت غرفة الاتهام تتقيد بقواعد تكييف الواقعة إلا أنها تنفرد بحقها في توسيع دائرة الاتهام سواء من حيث الوقائع أو من حيث الأشخاص، ويعني ذلك الخروج على قاعدة التقيد بحدود الدعوى عن طريق سلطة المراجعة[2].

قرار المحكمة العليا –تكييف–

الموضوع: تكييف غرفة الاتهام

المرجع القانوني: المادة 264 من قانون العقوبات

المبدأ: يجب أن تكون مناقشة الوقائع موضوعية ومتناسقة قانونا طعن الضحية بالسكين في مكان حساس من الجسم وتركها تنزف دما، يعبر عن محاولة القتل والذي لم يحدث، نتيجة ظروف خارجة عن إرادة الفاعل.

الأطراف:

الطاعن: النيابة العامة / **المطعون ضده:** (ي.ب)

وجه الطعن المثار من الطاعن المرتبط بالمبدأ:

[1]– بن سليمان محمد الأمين، خلفي عبد الرحمان، مرجع السابق، ص 609.

[2]– حنان قودة، مرجع سابق، ص 137.

عن الوجه الوحيد المستمد من قصور الأسباب:

ومفاده أن قضاة غرفة الاتهام لم يكلفوا أنفسهم عناء مناقشة وقائع القضية بالدقة والتفصيل ذلك أن عدم وفاة الضحية لا دخل لإرادة المتهم فيه بل وجه له ثلاث طعنات بالسكين أسف الإبط الأيسر عمدا قصدا إزهاق روحه وتركه لوحده ينزف وما بعد منتصف الليل، وأن تجنح القضية وتكييفها على أنها مجرد ضرب وجرح عمدي، دون تبرير قانوني وإضافة إلى ما يتضمنه القرار من تناقض مع إقرارهم بخطورة الأفعال إلا أنهم يقررون تجنيح القضية وهو ما يبرر النقض.

رد المحكمة العليا عن وجه المرتبط بالمبدأ

حيث أن مجادلة النائب العام فيما يتضمن القرار المنتقد سائغة ومبرره ذلك أن باستقراء مسوغات القرار المنتقد، فإن قضاة غرفة الاتهام ولئن ناقشوا جريمة محاولة القتل العمدي وتوصلوا إلى عدم قيامتها إلا أنها أغفلوا الإشارة أن الفعل المادي للجريمة قد تم بتوجيه ثلاث طعنات بالسكين أسفل الإبط الأيسر من طرف المتهم وترك الضحية لوحده ينزف دما منتصف الليل وأن عدم تحقق الوفاة كان نتيجة ظروف مستقلة عن إرادة مرتكبها.وحيث أن عدم استيفاء القرار المطعون فيه لأسباب يترتب عليه اعتبار الوجه المطروح مؤسس ينجر عنه النقض.

منطوق القرار: نقض وإحالة أمام نفس المجلس[1].

يقوم الشروع في جريمة القتل العمدي عندما تتخلف النتيجة المتمثلة في إزهاق روح عمدا لظروف خارجة عن إرادة الجاني وبالرجوع إلى قضية الحال فإن غرفة الاتهام بعدم مناقشتها الوقائع التي تشكل أساسا محاولة القتل العمد، فإن بذلك أخطأت في تكييف الوقائع إلى جنحة الضرب والجرح العمدي دون تقديمها أي تبرير قانوني ما جعل من قرارها محلا للنقض وهو ما قامت به النيابة العامة فعلا، حيث ردت المحكمة العليا بتأييدها صحة هذا النقض مطالبة بإعادة إحالة الوقائع أمام نفس المجلس ليتم مناقشتها مجددا وإعطائها تكييفها صحيح.

[1] – قرار المحكمة العليا، الصادر عن الغرفة الجزائية، رقم 1066194 بتاريخ: 2015/11/19.

ثالثا: إعادة التكييف على مستوى غرفة الاتهام

إذا كانت غرفة الاتهام مثل قاضي التحقيق تتقيد بقواعد التكييف من بينها عدم التقيد بالأشخاص، لكنها تنفرد بخاصية توسيع دائرة الاتهام عن طريق سلطة المراجعة والذي يعرف بسلطة قضاء الإحالة في تعديل تكييف الواقعة الإجرامية المسندة للمتهم، وإضافة الظروف المشددة بتوسيع دائرة الاتهام **(اتجاه الوقائع والأشخاص)**، وذلك عن طريق إجراء التحقيق التكميلي أو الإضافي، حيث يهدف حق المراجعة إلى تكملة الإجراءات التي يشوبها النقص في التحقيق الذي أجراه قاضي التحقيق وأيضا تعديل التكييف المسند للوقائع الإجرامية[1].

كما يجوز لغرفة الاتهام أن تأمر بتوجيه اتهامات جديدة لم يسبق أن تناولها قاضي التحقيق شريطة استخلاصها من الوقائع موضوع المتابعة وإلا تجاوزت سلطتها وترتب على ذلك البطلان والنقض ويمكن أن يكون إعادة التكييف دون المساس بدرجة الجريمة أي من جناية إلى جناية[2]، فضلا عن سلطتها في إصدار القرارات أو اتخاذ أي إجراء مناسب للتحقيق[3].

إن غرفة الاتهام تمثل درجة ثانية في التحقيق الجنائي حيث تملك سلطة في التكييف وإعادة التكييف الجزائي كما تلعب دور أساسيا في ضمان سير العدالة بشكل صحيح إذ لها مهمة مراجعة ودراسة القضايا المقدمة ضد المشتبه بهم والمتهمين فتقوم بتحليل الأدلة لتحديد ما إذا كانت الأدلة كافية لتقديمها إلى المحكمة لمواجهة الاتهامات، إضافة إلى ذلك يتم فحص التهم الموجهة وتعديلها إذا لزم الأمر بناء على الأدلة الجديدة أو التغيرات لضمان الالتزام بمبادئ العدالة وضمان حقوق المشبوهين أو المتهمين.

المطلب الثاني: تكريس التكييف بعد مرحلة الإحالة على المحاكمة

بعد مرحلة الإحالة إلى المحاكمة يتم تطبيق الإجراءات القانونية المناسبة للتكييف حيث يتم عرض ملف القضية على قاضي التحقيق وتقديم الأدلة والشهادات المتعلقة بها، فيقوم هذا الأخير بدوره دراسة ذلك الملف واتخاذ القرار الصحيح بشأن تكييف وقائع الواردة فيه **(الفرع الأول)**، في حالة عدم الرضا عن قرار المحكمة الابتدائية يحق للمتهم أو النيابة

---

[1]– بن سليمان محمد الأمين، خلفي عبد الرحمان، مرجع السابق، ص 611.

[2]– المادة 187 قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– المادة 191 قانون الإجراءات الجزائية.

العامة أو أي طرف آخر التماس الطعن أمام المحكمة الاستئنافية حيث أنها تتولى مراجعة الحكم والأدلة وتصحيح أي خطأ وجد **(الفرع الثاني)** وفي حال عدم الوصول إلى اتفاق بعد مرحلة الاستئناف يمكن تحويل القضية إلى المحكمة الجنائية حيث يتم تقديم الدعوى من جديد والنظر فيها واتخاذ القرار النهائي بشأن التكييف الجزائي **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: تطبيق محاكم الدرجة الأولى في التكييف

يتضمن النظام القضائي الجنائي وجود محاكم تتخصص في معالجة الجنح والمخالفات إذ تعتبر هذه المحاكم الجهة الأولى للنظر في القضايا الجنائية، وتعرف هذه المحاكم بمحاكم الدرجة الأولى أو المحاكم الابتدائية **(أولا)** كما لها سلطة التكييف **(ثانيا)** وإعادة التكييف الجزائي **(ثالثا)**.

أولا: سلطة المحكمة الابتدائية في التكييف

تدخل الدعوى حوزة المحكمة بناء على أمر الإحالة أو التكليف المباشر بالحضور أو حينما يحضر المتهم الجلسة وتوجه إليه التهمة من النيابة ويقبل المحاكمة ولا تتصل المحكمة بالدعوى من غير الطريق الذي رسمه القانون، وبدخول الدعوى الجزائية حوزة المحكمة الابتدائية تصبح صاحبة الولاية في الفصل في الواقعة التي اشتمل عليها قرار الإحالة والتي تتسع لتشمل أركان الجريمة وما تتضمنه من عناصر خاصة، وظروفها المؤثرة في تبيانها القانوني فالمحكمة تتقيد بالواقعة الواردة في قرار الاتهام فلا يجوز لها أن تغيرها وتحل محل واقعة أخرى، فتتقيد المحكمة بالنشاط الإجرامي المنسوب إلى المتهم والنتيجة الإجرامية، والنسب فيها الوارد في قرار الاتهام[1]، أما بالنسبة لرابطة السببية فإن المحكمة تتحيز التصور القانوني أو الفقهي الذي تراه جديرا بحسم مدى توافر أو انتفاء صلة السببية بين السلوك والنتيجة وذلك لإدخالها علاقة السببية ضمن مفهوم الوصف أو التكييف القانوني الذي يجوز للمحكمة تعديله[2].

أما فيما يتعلق بالركن المعنوي فالمحكمة تتقيد به وفقا لما هو محدد في قرار الاتهام وينحصر في عناصره فقط والمتمثلة في عنصري العلم والإدارة دون التقيد بالتكييف القانوني لهذه العناصر[3].

---

[1]– حنان قودة، مرجع سابق، ص 146.

[2]– آيت إفتان صارة، مرجع سابق، ص 198.

[3]– المرجع نفسه، ص 199.

ثانيا: إعادة التكييف على مستوى المحكمة الابتدائية

تقوم المحكمة الابتدائية بفحص الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجزائية لتتوصل إلى كون هذه الواقعة تشكل جريمة أم أنها تجردت من هذا التكييف، فإذا تبين أنها جريمة أعطتها اسمها القانوني استخلاصا من الأوراق والمناقشات التي تمت أمامها دون المساس بالأفعال التي أقيمت بها الدعوى[1]، وعندما يتبين من المرافعات أن الجريمة لا تتوافق مع الوصف القانوني الذي تضمنه قرار الإحالة، يمكن أن يتم تغيير الوصف القانوني للواقعة ليتماشى مع الظروف الفعلية التي ظهرت خلال المرافعات، سواء كانت ظروف مشددة أو مخففة، وذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها[2].

فإن كل مع التشريع والقضاء يجيزان حق المحكمة الابتدائية في تغيير الوصف القانوني للوقائع ولكن شريطة أن يتم ذلك أثناء المرافعات وأن يتم طرح سؤال احتياطي متعلق بالوصف القانوني الجديد المضفى على الوقائع وحق المحكمة الابتدائية في تغيير الوصف القانوني للوقائع لا يعتبر استثناء على مبدأ تقييدها بالنطاق العيني للدعوى الجزائية، ذلك أن الوظيفة الأصلية للمحكمة هي تفسير القانون وتطبيقه، فالتطبيق يقتضي أن تتناول المحكمة الوقائع التي ترد إليها لتدخلها تحت وصف معين من أوصاف القانون أي أن تقوم بعملية "إعادة التكييف القانوني"[3].

تعتبر المحكمة الابتدائية الجهة الأولى المختصة بالنظر في الدعوى حيث تقتصر اختصاصها على دراسة الواقعة الواردة في قرار الاتهام، وليس من اختصاصها تغيير الواقعة أو استبدالها بواقعة أخرى، بل يمكن لها تغيير الوصف القانوني للواقعة في حالة عدم تطابق الجريمة مع الوصف القانوني المحدد.

الفرع الثاني: تطبيق المحاكم الاستئنافية في التكييف

محكمة الاستئناف تعتبر المرحلة الثانية في النظام القضائي الجنائي **(أولا)** حيث تدرس القضايا التي ترفع أمامها عبر الاستئناف فلها سلطة التكييف **(ثانيا)** وإعادة التكييف الجزائي **(ثالثا)**.

---

[1]– محمد الطاهر رحال، مرجع سابق، ص 809.

[2]– المادة 306 فقرة 02 قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– محمد الطاهر رحال، مرجع سابق، ص 810–811.

أولا: تعريف المحاكم الاستئناف

الاستئناف يعرف بأنه:"وسيلة لإعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أعلى درجة من تلك التي أصدرت الحكم لإصلاح أو تدارك الأخطاء التي وقعت في الحكم أمام محكمة الدرجة الأولى"[1].

وفي تعريف أخر:"يعني الطعن في الأحكام الجنائية التي تصدر محاكم الدرجة الأولى، أو في أوامر أو قرارات أصدرتها جهات معينة بنص القانون على إمكانية عرضها على محكمة أعلى درجة من أجل إعادة دراستها من كل جوانبها"[2]، و لم يعرف المشرع الجزائري المحاكم الاستئنافية لكن اكتفى بتعريف اختصاصاتها فهي لا تختلف عن المحكمة الابتدائية في الكثير من أحكامها العامة.

ثانيا: تكييف المحاكم الاستئنافية

قاعدة التكييف واجب وليس مجرد رخصة مقررة أيضا أمام المحاكم الاستئنافية لأنها تختلف عن تلك الفترة المقررة أمام المحاكم الجزائية من وجهين:

الأول: تتقيد المحكمة الاستئنافية بالقدر الذي تم استئنافه من الحكم، فلا يجوز لها في سبيل ممارستها للتكييف أن تتناول جانبا من حكم أول درجة لم يستأنف.

الثاني: إذا لم تستأنف النيابة العامة فلا يجوز أن ينقلب تظلم المرء فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية في سبيل إعطاء الوقائع تكييفها الحقيقي، إذا لم تستأنف النيابة العامة إذا تلتزم المحكمة الاستئنافية عند إجراء التكييف بأن تحترم المبدأ المكرس برأي مجلس الدولة والذي يقضي بأنه لا يجوز تسئ مركز المتهم على استئنافه الوحيد[3]، إن المحكمة الاستئنافية يجب عليها أن تراقب صحة تكييف حكم أول درجة، ولها أن تصحح ما وقع في الحكم المستأنف من خطأ في تكييف وقائع الدعوى حتى ولو لم يكن خطأ محكمة أول درجة

[1]– بلايلية معمر، مرجع سابق، ص 74.

[2]– قديري الطيب، بن جلول مصطفى، "تطور ملامح محكمة الجنايات على ضوء مستجدات الاستئناف الجنائي مقارنة بين التشريعين الجزائري والمغربي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 1673.

[3]– محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 223.

في التكييف هو أحد أسباب الاستئناف فجهة الاستئناف مقيدة بالموضوع الذي ورد عليه الاستئناف وليست مقيدة بالأسباب التي بنى عليها[1].

ثالثا: إعادة التكييف على مستوى جهات الاستئناف

إن للاستئناف أثر ناشئ للدعوى العمومية وما يترتب على ذلك هو سلطة جهة الاستئناف في إعادة التكييف الصحيح للواقعة وإن اقتضى الأمر تغييرا في التكييف الذي وقعت به الدعوى، غير أن هذه السلطة يرد عليها قيد هام يتعلق في جوهر بحق المتهم في ألا يضار باستئنافه، وذلك عندما يكون الاستئناف قد تم رفعه من طرفه وحده، فإذا قرر قضاة الاستئناف بتغيير وصف التهمة فيجب ألا يؤدي ذلك التغيير إلى تعريض المتهم لعقوبة أشد بما يسيء إليه، إذا القاعدة هي ألا يضار طاعن بطعنه وهو ما استقر عليه الفقه، أما إذا كانت النيابة العامة مستأنفة هي الأخرى فإن قضاة المجلس يكونون عندئذ في حال من التقييد بقاعدة عدم الإساءة إلى مركز المتهم[2].

مثال: إعادة تكييف الوقائع من السرقة إلى خيانة الأمانة أو العكس من السرقة إلى النصب أو العكس من السرقة إلى إخفاء أشياء متحصلة من السرقة أو العكس.

عند درجة الاستئناف فإن الغرفة الجزائية تكون مقيدة بالوقائع فيحق لها إعادة التكييف من جنحة إلى مخالفة أو من مخالفة إلى جنحة أو من جنحة إلى جناية ومن ثمة تقضي بعدم الاختصاص[3].

يمكن لمحكمة الاستئناف لإعادة النظر في الدعوى حيث يمكن تصحيح أي خطأ قانوني وقعت في الحكم الأول في حال قرر قضاة محكمة الاستئناف تعديل وصف التهمة ويجب أن لا يؤدي إلى تعريض المتهم لعقوبة أشد ما هو محدد في الحكم الأصلي لضمان حماية حقوقه.

---

[1]– آيت إفتان صارة، مرجع سابق، ص 208.

[2]– عمران نصر الدين، عباسة الطاهر، "استئناف الحكم الجنائي في ظل تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 46، الجزائر، مارس 2017، ص 401.

[3]– بوشليق كمال، مرجع سابق، ص 574.

قرار المحكمة العليا – تكييف–

الموضوع: انقضاء الدعوى العمومية

الأطراف: الطاعن، النيابة العامة/ المطعون ضده، (ك.س).

الكلمات الأساسية: ضرب وجرح عمدي– صفح –

المادة 442 فقرة 03 من قانون العقوبات المعدل بالقانون **06-23**

المبدأ:

تنقضي الدعوى العمومية في مخالفة الضرب والجرح العمدي بصفح الضحية وجه الطعن المثار من الطاعن المرتبط بالمبدأ

الدعوى العمومية لصفح الضحية من دون أن يبرر ذلك والحال أو الوقائع خطيرة والمتهم محبوسا بداخل مؤسسة عقابية ورغم ذلك تطاول على الضحية (غ.ش) المحبوس هو الآخر وضربه على الحاجب فوق العين سبب له عجزا مؤقتا لمدة 15 يوم فلا يمكن إعادة تكييف هذه الوقائع إلى مخالفته مما يجعل من القرار المطعون فيه معرضا للنقض.

رد المحكمة العليا عن الوجه المرتبط بالمبدأ

فعلوا سببوا قضاءهم تسببا كافياً وفقا لما تتطلبه أحكام المادة **379** من قانون الإجراءات الجزائية وذلك بإبراز العناصر التي عمدوها لإعادة تكييف الوقائع من مقتضيات المادة **266** من قانون العقوبات إلى نص المادة **442** من نفس القانون كما طبقوا صحيح القانون بما صرحوا بانقضاء الدعوى العمومية اعتمادا على وقوع الصفح من طرف الضحية. منطوق القرار: قبول الطعن شكلا ورفض موضوعا[1].

يتطلب إعادة تكييف الوقائع وجود أساس قانوني يثبت صحة الخطأ في التكييف الأولي وبالرجوع إلى قضية الحال فإن قرار المجلس بإعادة تكييف الوقائع وتغيير الوصف القانوني من جنحة إلى مخالفة، يعد قرارا مجانباً للصواب ذلك أن مدة العجز في جريمة الضرب والجرح بلغت **15 يوما** إلا أن هذا العجز كان مؤقتا وليس كلي وهذا ما أكدته أحكام المادة **442** قانون العقوبات، كما أن رد المحكمة العليا الذي يؤكد على صحة انقضاء الدعوى العمومية عن طريق القيام بإجراء الصفح من طرف الضحية يعد مجانباً للصواب طبقا لمقتضيات المادة **379** قانون إجراء جزائية.

[1] – قرار المحكمة العليا، الصادر عن الغرفة الجزائية، رقم 1101939، الصادر بتاريخ: 2018/10/24.

الفرع الثالث: دور المحكمة الجنائية في التكييف

تلعب المحكمة الجنائية دور أساسي في إصدار الأحكام لضمان العدالة وفرض القوانين **(أولا)** كما تتيح لها النظر في طلبات تغيير التهم لتحديد ما إذا كانت مناسبة ودقيقة **(ثانيا)**.

أولا: تعريف المحكمة الجنائية

تعرف على أنها:"المحكمة المختصة بفصل الأفعال الموصوفة قانونا بأنها جنايات، وتعقد محكمة الجنايات جلساتها بمقر المجلس القضائي، غير أنه يجوز لها أن تتعقد في أي مكان آخر من دائرة الاختصاص وذلك بقرار من وزير العدل"[1]، كما تعتبر: "الجهة القضائية التي لها الولاية القضائية الكاملة لمحاكمة الأشخاص المحالين إليها بواسطة قرار الإحالة من غرفة الاتهام وإنها لا تختص بالنظر في أي اتهام غير وارد في قرار غرفة الاتهام"[2].

ثانيا: سلطة المحكمة الجنائية في التكييف

إن تغيير المحكمة الجنائية للتكييف القانوني ليس محض رخصة للمحكمة بل هو واجب عليها فعليها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا، فليس للمحكمة أن تقضي بالبراءة في دعوى قدمت إليها بتكييف معين إلا بعد تقليب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أي تكييف قانوني من تكييفات الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى بغرض صحتها لا تكون جريمة سرقة وإنما هي جريمة خيانة أمانة، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي في الدعوى بالبراءة من تهمة السرقة لأنه كان لزاما عليها في هذه الحالة أن تعدل تكييف الواقعة إلى خيانة أمانة وتقضي في الدعوى وفقا لهذا التكييف الأخير شرط عدم الإخلال بحق الدفاع[3]، متى كان التكييف القانوني الذي منح للوقائع والوارد للمحكمة بوثيقة الاتهام ليس صحيحا، كان من حقها بل من واجبها أن تلجأ إلى ممارسة سلطتها في بحث الوقائع المعروضة عليها وفقا لما تراه

---

[1]– نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 71.

[2]– بن عمار أسماء، فرعون محمد، "محكمة الجنايات الاستئنافية في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 1306.

[3]– أحمد سراج الدين شرفي، "التكييف القانوني للواقعة الجنائية"، أطروحة دكتوراه، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الشريعة والقانون، 2020م، ص 100.

مناسبا وما يخوله لها القانون من صلاحيات حتى تصل إلى التكييف القانوني السليم، من خلال إعادة تكييف الوقائع سواء بتعديل التكييف الأولي أو تغييره بالتخلي عنه نهائيا وإعادة الوقائع تكييفا جديدا أكثر انطباقا من سابقه، فإعادة التكييف إجراء هدفه منح المحكمة الوقائع الجزائية المعروضة عليها بتكييفها القانوني الصحيح الذي تبين لها أنه أكثر انسجاما واتفاقا مع الوقائع التكييف الأولى[1].

متى غيرت المحكمة التكييف القانوني ليتعين الحكم استنادا إلى التكييف الجديد حيث قررت أن تحكم بالبراءة بناء على الأفعال والوقائع بدلا من التكييف، كما أن المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى وهذا الشرط يعني أنه ليس للمحكمة الجنائية أن تقوم بتعديل أو تغيير التكييف القانوني لدعوى أحيلت إليها لم تكن داخلة ضمن اختصاصها وإلا فإن فعلها يوصف بالبطلان، وعلى العكس فإذا ما رأت المحكمة أن الدعوى المحالة لها تقع ضمن اختصاصها ولكن بوصف غير سليم فلها أن تعدل أو تغير ذلك الوصف وإلا فتحيل الدعوى إلى المحكمة ذات الاختصاص النوعي المناسب والتي تكون هي المختصة بإجراء تعديل أو تغيير التكييف وتطبيق القانون[2].

لمحكمة الجنايات سلطة تعديل التهمة أي إعادة تكييف الواقعة محل المتابعة وإعطائها الوصف السليم طالما أصبحت صاحبة الولاية في النظر فيها، وطالما أنها لم تخرج عن نطاقها العيني، فلها أن تعدل أو تغير الوصف من خلال مادار أمامها خلال المرافعات، وما تبين من ظروف وملابسات القضية دون الخروج عما يشمله أمر الإحالة[3].

كما تختص محكمة الجنايات بالقضايا ذات وصف جناية والجنح المرتبطة بها وقضايا الأحداث البالغين **ستة عشر** سنة الذين ارتكبوا أفعالا إرهابية أو تخريبية فيحق لها إعادة التكييف بشرط التقييد بالوقائع موضوع قرار الإحالة وكذلك وضع سؤال أو عدة أسئلة[4].

---

[1]– حسن تيكردودار، مرجع سابق، ص 137.

[2]– حسون عبيد هجيج، مرجع سابق، ص 235.

[3]– بن سليمان محمد الأمين، خلفي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 613.

[4]– المواد 248، 249، 306، قانون الإجراءات الجزائية.

إن جوهرية التكييف الجزائي تكمن في الالتزام الملزم للمحكمة الجنائية بتطبيق القانون بدقة وسلامة، دون إبداء حكم في وقائع جديدة بل يحق لها النظر والقرار فقط في الوقائع المشار إليها في قرار الإحالة، كما يعتبر اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى داخل إطار اختصاصها القانوني وإلا فإن الفعل يعتبر باطلا ولا مفعول له، وفي الختام تمنح محكمة الجنايات السلطة المختصة في التكييف الجزائي للوقائع والتهم، حيث تقوم بدراسة الشهادات والمستندات بعناية وتحليلها، وتصدر قرارها النهائي بناء على تطبيق القانون وتأمين المبادئ العامة مما يضمن تحقيق العدالة وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية في القضية.

المبحث الثاني: الرقابة على صحة التكييف الجزائي

إن مسألة التمييز بين الواقع والقانون تعد واحدة من أكثر المسائل حساسية في مجال الرقابة على التكييف الجزائي، حيث يتولى القضاة مهمة الفصل بين الواقعية والقانونية بموجب القوانين المعمول بها على الجانب الآخر، حيث تقتصر محكمة النقض على النظر في الأمور القانونية فقط، دون التدخل في التقديرات الواقعية التي قام بها القاضي في الدرجة الأولى، ومن هنا ينشأ تباين شديد في الرؤى حول مسألة الرقابة الجزائية على التكييف الجزائي، حيث يعتبر البعض أنها مسألة واقعية لا تخضع لرقابة المحكمة العليا بينما يرى البعض الآخر أنها مسألة قانونية تقع تحت اختصاص المحكمة العليا، ونتيجة لهذا النقاش قسم الفقه هذه الرقابة إلى نوعين **(المطلب الأول)**، أما آلية تحريكها فتتم بموجب الطعن بالنقض من قبل المتهم أو دفاعه أو الجهة المختصة بذلك **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: أنواع الرقابة القضائية

تعد الرقابة القضائية على صحة التشريع الجزائي من بين أهم الضمانات القانونية التي تهدف إلى حفظ حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم المساس بها، كون مسألة التكييف من المسائل الجد حساسة والتي تتطلب دقة ونزاهة، الأمر الذي استوجب الخوض في أنواع هذه الرقابة كوسيلة لضمان تحقيق العدالة، مع ضرورة إبراز آراء الفقهاء المختلفة بخصوص اختصاص المحكمة العليا في المراقبة، فالبعض ينحازون إلى اعتبار الرقابة محددة النطاق **(الفرع الأول)** بينما يختار آخرون الاعتماد على رقابة غير مقيدة أي مطلقة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الرقابة المقيدة على التكييف

اختلف فقهاء القانون في وضع مفهوم واحد لمصطلح الرقابة القضائية الأمر الذي أدى إلى تباين المواقف الفقهية حول مشروعية إقرارها، وهو ما يتم التفصيل فيه خلال هذا الفرع على النحو الآتي:

أولا: تعريف الرقابة القضائية

1/ الرقابة

في اللغة: الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد، يدل على انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب وهو الحافظ[1].

في الفقه: لا يخرج استعمال الفقهاء للفظ الرقابة عن المعنى اللغوي في الغالب فمن ذلك يستحب للقاضي أن يراقب أحوال الخصوم عند الإدلاء بالحجج ودعوى الحقوق[2].

2/ الرقابة القضائية

ينصرف مدلولها إلى أن الجهات القضائية عند مباشرتها إجراءات معينة قد تقع في خطأ مما يؤدي إلى التطبيق غير الصحيح للقانون وهو ما ينطبق على مسألة التكييف مما يستوجب فرض هذه الرقابة لضمان صحة الإجراءات.

ثانيا: أنصار هذا النوع من الرقابة

لقد نادى هذا المعيار للتمييز بين الأفكار المحددة في القانون والأفكار غير المحددة طبقا لنظرية الرئيس الفرنسي "**Barris**"، فيرى هذا الرأي أن القانون حرص على تحديد بعض المفاهيم القانونية المحددة مثل الفاعل الأصلي، الشروع، السرقة وترك تحديد مفاهيم أخرى للقضاء مثل علاقة السببية، الفعل الواقع، ورتب على النوع الثاني أي المسائل الواقعية التي تخضع للسلطة المطلقة للقاضي أثرا موضوعيا هو الخطأ في الوقائع أو سوء تطبيق القانون على الوقع وهي تدخل في دائرة الحكم الواقعي[3]، أما بالنسبة لمعيار التمييز بين التقدير القانوني والتقدير غير القانوني فقد ذهب البعض إلى أن محكمة النقض تباشر رقابتها على التكييف الذي يرتبط بوقائع تستمد وجودها من مجرد حدوثها كتكييف واقعة بأنه سرقة، أو نصب، فور حدوثها بل يتعين لتقديرها تدخل القاضي لتكييف وقائعها كجرائم الصحافة التي منها القذف والتشهير[4].

---

[1]– عبد الله محمد أبا الخيل، "الرقابة القضائية على التحكيم في المملكة العربية السعودية"، دراسة مقارنة، مجلة القضاء، سلسلة الأبحاث القضائية المحكمة، العدد 01، دون بلد وسنة النشر، ص 163.

[2]– المرجع نفسه، ص 164.

[3]– بالضياف خزاني، "التكييف في المواد الجزائية"، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، 2015، ص 185.

[4]– المرجع نفسه، ص 186.

ثالثا: النقد

لاقت هذه النظرية انتقادا من الفقه رغم تأثر القضاء الفرنسي بها باعتبار أن جميع الأفكار القانونية سواء كانت محددة بواسطة القانون أو غير محددة، تدخل في دائرة الحكم القانوني وتخضع في جميع الفروض لرقابة المحكمة العليا[1].

إن قرار المحكمة العليا بالاعتماد على التكييف الجزائي المقيد بدلا من التكييف الجزائي المطلق في قراراتها، أي دون وجود أي قيود أو شروط فيما يتعلق بحكم القضية، حيث يعزز التكييف الجزائي المقيد قدرة المحكمة على معالجة الظروف والتحقيق في القضايا بشكل فردي دون الالتزام الصارم بتطبيق القوانين العامة دون مراعاة الظروف الخاصة لكل قضية، مما يسهم في الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية وتحقيق العدالة.

الفرع الثاني: الرقابة المطلقة على التكييف

يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن رقابة المحكمة العليا مطلقة وليست مقيدة حيث تمنح سلطة واسعة للنظر في صحة ومشروعية التكييف الجزائي المفروض على الجناة.

أولا: أنصار هذا الاتجاه

اتجه جانب آخر من الفقه إلى الأخذ بالرقابة المطلقة على التكييف بحيث يخضع التكييف في جميع الأحوال لرقابة المحكمة العليا باعتبار أن التكييف مسألة قانونية يتمثل في رد الواقعة إلى نص القانون، وأن الخطأ في التكييف يترتب على الخطأ في تطبيق القانون.

ولقد تأثرت محكمة النقض الفرنسية في بادئ الأمر بنظرية الرئيس **Barris** واقتصرت رقابتها على التكييف على الجرائم المحددة المفهوم دون الجرائم غير محددة المفهوم، ثم عادت إلى مذهبها السابق بمناسبة صدور الحكم الشهير عن محكمة النقض الفرنسية بتاريخ **15 أوت1831** في قضية التعدي على الذات[2].

إن القضاء الجزائري من خلال قرار المحكمة العليا قضى أنه "من المستقر عليه قضاة – مبدأ قضائي– أن البحث في نية المتهم وقصده عند ارتكاب الجريمة ليس من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة المجلس الأعلى – **محكمة عليا**– إنما الأمر موكول فيها إلى قضاة الموضوع ويكفي لإثبات القصد الجنائي أن يكونوا بنوا –**قضاة الحكم**–

[1]– محمد علي علي سويلم، مرجع سابق، ص 522.

[2]– بن عبد الله زهراء، مرجع سابق، ص 69.

قضائهم على صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وبما استنتجوه من ظروف الدعوى، وملابساتها بشرط أن يكون ما توصلوا إليه منطقيا وقانونيا[1].

إن التكييف كنشاط ذهني يقوم به القاضي لإنزال الحكم القانوني على ما ثبت عنده في الدعوى مسألة قانون يخالطها الواقع، ولا يجب أن يفهم ذلك أن القاضي في إعماله لهذا النشاط حر طليق يمارسه على حسب هواه، فشرط تكييف الدعوى وإنزال وصفها الصحيح في القانون، هو تقييدها بالوقائع والطلبات المطروحة على قاضي الموضوع وتقيدها بالسبب القانوني الذي ترتكز عليه، فالمحكمة العليا في رقابتها على التكييف تراقب سلطة القاضي في إعطاء الواقع وصفا قانونيا محددا، دون أن تعيد النظر في إعطاء وقائع الدعوى وتفسيرها والتي تتركها لاجتهاد القاضي، وهي في رقابتها على مصادر السلطة التقديرية، تراقب مسألة صحة إعمال القانون، لأن الخطأ في التقدير يؤدي إلى الخطأ في التكييف، وهذا خطأ في إعمال القانون يوجب النقض[2].

كما أن هذه النظرية التي تبسط رقابة المحكمة العليا على التكييف ترتكز على أن التكييف هو عمل قانوني دائما دونما تفرقة بين تكييف قانوني وغير القانوني وهذا ما حرصت عليه محكمة النقض الفرنسية عند بسط رقابتها على كل التكييفات القانونية[3].

إن قرار المحكمة العليا بالاعتماد على التكييف الجزائي المطلق بدلا من المقيد في قراراتها أي أنها تمنح للحاكم سلطات غير محدودة دون وجود آليات رقابة أو أي نوع من الفحص، إذ يعتبر هذا النظام من أشد أشكال الحكم تعسفا فله سلطة اتخاذ القرارات دون الخضوع لأي مساءلة أو رقابة.

---

[1]– بالضياف خزاني، مرجع سابق، ص 185.

[2]– مساعدية خالد، قصوري رفيقة، "التمييز بين الواقع والقانون لتحديد نطاق رقابة المحكمة العليا في السلطة التقديرية للقاضي المدني"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 1153–1154.

[3]– مستاري عادل، "المنطق القضائي ودوره في ضمان سلامة الحكم الجزائي"، اطروحة دكتوراه، العلوم في القانون الجنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010–2011، ص 171.

المطلب الثاني: الطعن بالنقض آلية للرقابة على التكييف

تعتبر محكمة النقض أحد الأعمدة الرئيسية في نظام العدالة، حيث تقوم بتقييم التطبيق القانوني للقضايا واستخلاص الحكم الصحيح من القوانين المعمول بها، بما يضمن الحفاظ على الحقوق والحريات وتحقيق العدالة، ويرتكز دورها الرئيسي في مراجعة الأخطاء القانونية في الحكم، وإصدار القرارات بناء على تلك المراجعة، وبفضل هذه الوظيفة أصبحت هذه المحكمة وسيلة لدحض كل الأحكام المشوبة بالأخطاء وضمانة للتطبيق السليم للقانون الأمر الذي يلبي تطلعات المجتمع ويعزز الثقة في النظام القضائي **(الفرع الأول)**، حيث تمثل هذه الرقابة وسيلة فعالة ضد أي تجاوزات قانونية أو تعسف يمكن أن تنطوي عليها الأحكام والقرارات القضائية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: أوجه الطعن

حدد المشرع الجزائري أوجه الطعن بالنقض على سبيل الحصر لا التعداد صراحة وجمعها المشرع في **ثمانية أوجه** حيث لا يجوز الطعن بالنقض إلا في أحد الأسباب[1].

نذكر منها ما يرتبط بموضوع الدراسة وهو:

أولا: الخطأ في تطبيق التكييف

من المقرر قانونا أنه يجوز الطعن بالنقض في حالة الخطأ في تكييف واقعة الدعوى في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، فيعرف الخطأ على أنه: "عمل أو امتناع عن عمل يعود إلى عدم تنفيذ التزام معين أو عدم إطاعة أحكام القانون أو عدم القيام بواجب يفرضه العرف أو الآداب العامة[2]

ويقصد بالخطأ في التكييف عدم رد الواقعة إلى أصل نص القانون واجب التطبيق عليها[3]، أي أن الخطأ في التكييف يكون مصدره دائما الإخلال بضوابط التكييف القانوني كأن يدخل القاضي في هذا التكييف عنصرا دخيلا عليه، أو يستبعد منه عنصرا لازما، سواء كان ذلك متصلا بالركن المادي أو الركن المعنوي، أو يعتبر الحكم واقعة معينة تصلح لأن تكون ركنا من النموذج القانوني للجريمة أو لا تصلح على خلاف الحقيقة[4]، إذا تم ارتكاب

---

[1]– المادة 500 قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– عبد الواحد كرم، مرجع سابق، ص 183.

[3]– محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 392 .

[4]– حنان قودة، مرجع سابق، ص 160.

خطأ في فهم أو تطبيق القانون، وكان هذا الخطأ له تأثير على قرار المحكمة بالإدانة، فإن النقض قد يلغي هذا الحكم إذا تبين أن النص القانوني الصحيح لم يطبق بشكل صحيح[1]، وقد يؤدي الخطأ في تكييف الوقائع إلى الخطأ في تطبيق القانون، ويعد هذا الأخير وجها من أوجه الطعن بالنقض ويخضع لرقابة المحكمة العليا، ويظهر من خلال القرارات الصادرة عن المحكمة العليا مباشرة رقابتها على الخطأ في التكييف سواء كانت الجريمة محددة المفهوم بواسطة القانون أو غير محددة المفهوم، فإن المحكمة العليا تطبق نظرية العقوبة المبررة في حالة الخطأ في التكييف ولا يكون الحكم أو القرار الجزائي المطعون فيه عرضة للنقض متى كانت العقوبة المحكوم بها على الجاني تقع في الحدود المقررة قانونا للجريمة المرتكبة لولا وقوع ذلك الخطأ[2].

عند عدم تقيد بإعمال القانون على وجهه الصحيح، الأمر الذي يقتضي تدخل المحكمة العليا لكي تراقب سلامة الحكم المطعون فيه بالنظر إلى القانون الواجب التطبيق، وعدم إعمال الحكم القانوني الذي تنص عليه فهذا الخطأ بمثابة رفض لتطبيق نص قانوني ينطبق على الواقعة المعروضة على المحكمة، في حين يتحقق الخطأ في تطبيق القانون بإعمال قاعدة قانونية لا تنطبق على الواقعة بسبب الخطأ في التكييف القانوني للواقعة التي تثبت لدى المحكمة في حدود سلطتها التقديرية[3].

ومن أمثلة هذا الوجه خطأ الحكم في الوصف القانوني للجريمة، كأن يثبت أن تسلم المال كان ناقلا لحيازته الناقصة بناء على عقد من عقود الأمانة، ثم يصف الواقعة بأنها سرقة، أو يوصف محررا عرفيا بأنه محرر رسمي أو أدان المتهم بجريمة التزوير في محرر رسمي[4]

ثانيا: صور الخطأ في التكييف

هناك صور عديدة للخطأ في التكييف فقد يرتبط الخطأ بركن من أركان الجريمة، على النحو السابق، أو بأسباب الإباحة كالدفاع الشرعي، أو بموانع المسؤولية كالجنون أو

---

[1]– المادة 502 قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– بن عبد الله زهراء، مرجع سابق، ص 70.

[3]– بن لاغة عقيلة، "الرقابة على القناعة الوجدانية للقاضي الجنائي"، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، فرع قانون جنائي، جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة، 2021، ص 172.

[4]– عطاء عرفان شيخة، مرجع سابق، ص 97.

الإكراه أو بموانع العقاب أو الأعذار القانونية المخففة مثل عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة أو بقواعد التعدد المادية أو المعنوي، سواء ارتبط الخطأ بتحديد حالات وشروط هذه الوقائع والظروف أم بترتيب آثارها الصحيحة سواء من الناحية الجنائية أو من الناحية المدنية[1].

وينهض الطعن –في هذا الغرض– على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله، وإذا كان الخطأ في التكييف يعني مخالفة القانون لما يترتب عليه من تطبيق التكييف القانوني في غير المجال المقرر قانونا، فإن التفسير الخاطئ يعقبه دائما تكييف خاطئ بتطبيق النص على غير ما قصده التسارع به، ومن المقرر أن الحق في الطعن بالنقض مقرر لجميع الخصوم، ولكن يشترط في الطاعن أن يكون له صفة ومصلحة في الطعن، ولا تتوافر الصفة إلا إذا كان الطاعن طرفا في الحكم المطعون فيه[2].

يمكن أن يكون الخطأ في التكييف لعدم الالتزام وإتباع الضوابط والتعليمات القانونية وعند حدوث هذا قد يتم طعن القرار أمام المحكمة العليا بما يسمى بالطعن بالنقض، حيث تقوم المحكمة العليا بدورها في مراجعة صحة القرار والتأكد من تطبيق القانون بشكل صحيح وترتبط صور الخطأ في التكييف بركن من أركان الجريمة أو أسباب الإباحة أو موانع المسؤولية.

ثالثا: أسباب الخطأ في التكييف

ينشأ الخطأ في التكييف نتيجة أسباب وعوامل مختلفة تتمثل في:

1– الأسباب والعوامل المتعلقة بتنظيم قانون أصول المحاكمات الجزائية وهي:

جنوح القانون اتجاه مبدأ المشروعية على حساب مبدأ الملائمة: ويعني مبدأ المشروعية حتمية تحريك الدعوى الجزائية من قبل النيابة العامة عن كل واقعة علمت بها وبطريق الإلزام والوجوب أما مبدأ الملائمة فيعني تمتع النيابة العامة بسلطة تقدير ملائمة تحريك الدعوى الجزائية من عدمه، فهي إن شاءت حركت الدعوى الجزائية وإن قررت عدم تحريكها قررت ذلك من خلال قرار إداري يسمى حفظ الأوراق[3].

---

[1]– محمد علي علي سويلم، مرجع سابق، ص 513.

[2]– المرجع نفسه، ص 514.

[3]– محمد أحمد علي المحاسنة، مرجع سابق، ص 96.

2- الأسباب والعوامل المتعلقة بمن يتولى عملية التكييف وتتمثل بالقصور العلمي، وبنقص الخبرة والاستعجال وبالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي تؤثر على التكوين الشخصي والتربوي لمن يتولى عملية التكييف[1].

الفرع الثاني: نطاق الرقابة على التكييف وموقف القضاء منها

تعتبر الرقابة القضائية وسيلة مهمة إذا تخلف أثار **(أولا)** كما تلتزم بسلسلة من الشروط لتحقيق التكييف السليم **(ثانيا)**، وموقف القضاء الجزائري **(ثالثا)**

أولا: أثار الرقابة

المحكمة العليا بحسب الأصل أنها محكمة قانون، وتختص بالأحكام النهائية الصادرة من محاكم أخرى اقل درجة والفاصلة في الموضوع، أو المانعة في السير في الدعوى بخصوص جناية أو جنحة في حالات حددها القانون على سبيل الحصر عند مخالفة القانون في تطبيقه أو تأويله أو بطلان الحكم أو إجراءاته، وتختلف رقابة المحكمة العليا على الأحكام الجزائية عنها على قرارات غرفة الاتهام، ففي حالة الرقابة على الأحكام الجزائية تفرق بين سلطة محكمة العليا على التكييف حالة الخطأ في التكييف عنها عند تصديها لموضوع الدعوى ففي حالة الخطأ في تكييف واقعة الدعوى، فإن محكمة النقض لا تتقيد بتكييف الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى، بل يجب عليها إسباغ التكييف السليم عن الخطأ في التكييف[2].

ثانيا: شروط التقييد

تتقيد بجملة من الشروط تتمثل في:

1. صفة الخصم ومصلحته.
2. وجه الطعن، باستثناء حالة ما إذا بني الحكم على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون، أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى.
3. الجزء المطعون فيه من الحكم، باستثناء حالة ما إذا كانت هناك جريمتان مسندتان إلى المتهم مرتبطين ارتباطا غير قابل للتجزئة وكان الطعن واقعا على جريمة واحدة.

---

[1]- محمد أحمد علي المحاسنة، مرجع سابق، ص 97.

[2]- حنان قودة، مرجع سابق، ص 163.

4. التقيد بحدود الدعوى أمام محكمة أول درجة، وهذا عندما تتصدى محكمة الموضوع لواقعة الدعوى.

5. التقيد بقاعدة الاختصاص النوعي.

6. التقيد بقاعدة احترام حقوق الدفاع[1].

ثالثا: موقف القضاء من الرقابة على التكييف

إن المشرع لم يستعمل عبارة الخطأ في التكييف في المادة 500 من قانون الإجراءات الجزائية التي تضمن أوجه الطعن بالنقض، وإنما استعمل عبارة الخطأ في تطبيق القانون، وإن المحكمة العليا لا يمكنها أن تراقب مدى صحة تطبيق القانون دون رقابتها للتكييف، كما يظهر موقف المحكمة العليا بالجزائر من خلال إحدى قراراتها: "استعمل المجلس الأعلى حقه في الرقابة على تكييف المبادئ القانونية التي عرفها المشرع، والتي لم يعرفها كالطرق الاحتيالية في جريمة النصب بحيث قضى بأن مجرد الكذب لا يعاقب عليه ما لم يكن معززا بمناورات تدليسية يقوم بها المتهم قصد تعزيز الضحية[2].

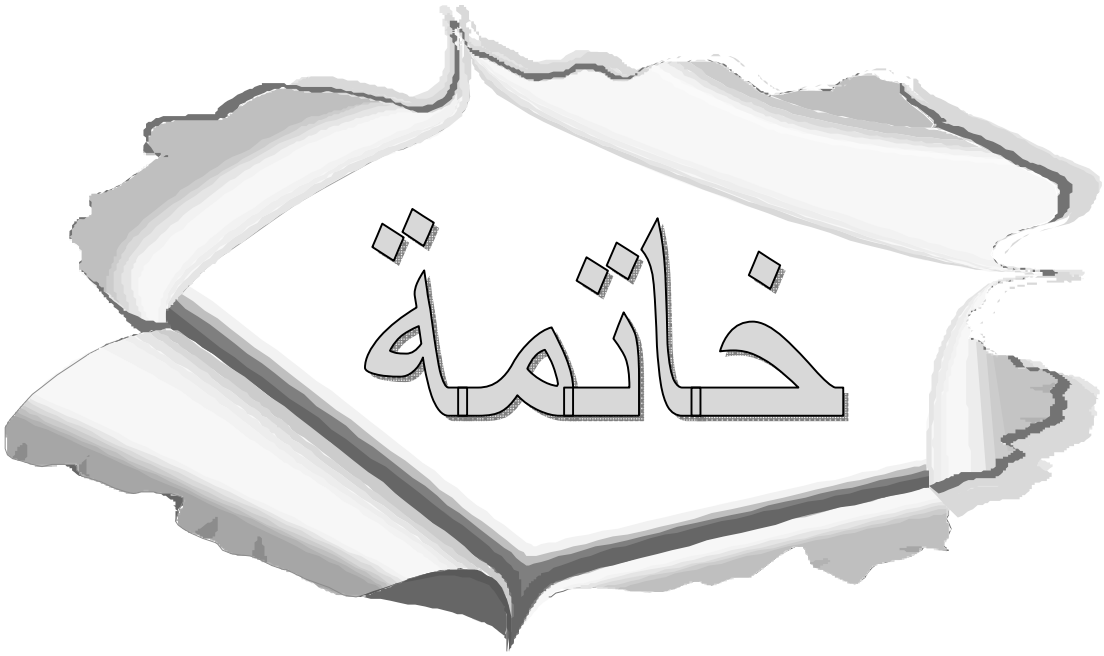
والملاحظ أن الخطأ في التكييف يهدد مبدأ الشرعية الجنائية ويؤدي إلى الخطأ في تطبيق القانون، إذ يعد وجها من أوجه الطعن بالنقض ويخضع بدوره لرقابة المحكمة العليا.

[1]– محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 409.

[2]– بن لاغة عقيلة، مرجع سابق، ص 50.

ملخص الفصل

حاولنا في هذا الفصل إبراز كافة الإجراءات المتعلقة بمسألة التكييف الجزائي، بداية من تحديد الجهات القضائية المختصة بذلك، وفي هذا السياق كان لابد من تمييز المرحلة التي وصلت إليها الدعوى حيث أنه وقبل الإحالة على المحاكمة يختص بالتكييف كل من النيابة العامة، قاضي التحقيق، غرفة الاتهام، أما بعد الإحالة فصلاحية التكييف تعود للمحاكم الابتدائية، الاستئنافية، الجنائية. كما قد يصادف ضرورة إعادة القيام بتكييف الوقائع لمرة أخرى لعدة أسباب من ذلك أن يكون الوصف المعطى غير صحيح، ويتم ذلك من قبل قاضي التحقيق، غرفة الاتهام، المحاكم على اختلاف أنوعها ونظرا إلى أن الخطأ في تطبيق هذا الإجراء يؤدي بالضرورة إلى المساس بمصالح الأفراد كانت الحاجة إلى فرض نوع من الرقابة القضائية من جهة أعلى درجة وهي المحكمة العليا لضمان حسن التطبيق السليم للقانون وهو الأمر الذي تسعى إليه جل الأنظمة الجنائية.


خاتمة

في ختام هذه الدراسة المتمحورة حول التكييف الجزائي في التشريع الجزائري توصلنا إلى أنّه عملية بالغة الأهمية هدفه إعطاء الوصف الصحيح، ذلك أنّ الخطأ فيه يؤدي إلى المساس بمصالح الأفراد، ولإحاطته بضمانات كافية تم فرض نوع من رقابة المحكمة العليا موضوعها صحة هذا الإجراء البالغ الخطورة، ومن خلال التفصيل في جزئيات البحث توصلنا إلى **النتائج** الآتية:

- المشرع الجزائري لم يضع تعريف للتكييف الجزائي ولم يستعمل مصطلح (التكييف) لكن استعمل مصطلح (وصفه القانوني).
- يضمن تعريف التكييف الجزائي عبر مختلف التشريعات ضوابط لا يمكن لجهات التحقيق والمحاكمة النظر في الجريمة دون التقيد بها وضمان تحققها.
- مبدأ التقييد بحدود الدعوى الجزائية مبدأ شامل بدءً من جهات التحقيق وصولا لجهات الحكم.
- يعد الاختصاص النوعي في التكييف من النظام العام، فلا يجوز مخالفته لاعتباره مسألة جوهرية في سير الدعوى العمومية.
- عملية التكييف ترتكز على مبدأ رئيسي يقوم عليه القانون الجنائي، وهو مبدأ الشرعية الذي يمثل أهم ضمانات تطبيق العدالة الجنائية.
- أول جهة قضائية تقوم بعملية التكييف الجزائي هي النيابة العامة، وغير ملزمة بالشروط المفروضة على باقي الجهات القضائية.
- الهدف الأسمى من إجراء إعادة التكييف هو إعطاء الوصف القانوني الصحيح.
- المحكمة العليا هي محكمة قانون وظيفتها الرقابة على مسألة القانون لا الواقع كأصل العام، وليست محل نقاش أو جدل سواءً من ناحية الفقه أو القضاء.

تقودنا كل النتائج الخاصة بالدراسة إلى تقديم **الاقتراحات** الآتية:

- ✓ ضرورة العناية أكثر بأصول التكييف الجزائي وإعطائه حقه من طرف المشرع ضمانا للمساواة والعدل.
- ✓ ضرورة أن يتحلى رجل القانون بخبرة عميقة، فالحكم دون تأمل قد يؤدي إلى الظلم.
- ✓ الإشارة إلى وجوب خضوع التكييف لرقابة المحكمة العليا لإنزال الحكم على الواقعة بشكل صحيح.

- ✓ ينبغي وضع نصوص إجرائية محكمة للفصل بين مسألتي "التكييف" و"إعادة التكييف".


المصادر والمراجع

أولا: المصادر

01- المصادر الشرعية

- ✓ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

02- المصادر القانونية

2-1 الدساتير

- ✓ تعديل دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي **20-442** الصادر بتاريخ **2020/12/30** في جريدة رسمية **82** لسنة **2020**.

2-2 القوانين

- ✓ الأمر رقم **66-155** المؤرخ في **8** جوان **1966** المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم.
- ✓ الأمر رقم **66-156** المؤرخ في **8** جوان **1966** المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.
- ✓ الأمر رقم **08-09** المؤرخ في **25** فبراير **2008** المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري المعدل والمتمم.
- ✓ القانون رقم **05-11** المتعلق بالتنظيم القضائي.

2-3 القرارات

- ✓ قرار المحكمة العليا رقم **1066194** الصادر في **19** نوفمبر **2015** المتعلق بالتكييف غرفة الاتهام.
- ✓ قرار المحكمة العليا رقم **1101939** الصادر في **24** أكتوبر **2018** المتعلق بانقضاء الدعوى العمومية.

ثانيا: المراجع

أ. المعاجم

1. عبد الواحد كرم، معجم المصطلحات الشريعة والقانون (عربي – فرنسي– إنكليزي)، دون طبعة، 1995.

ب. المؤلفات

1. أحمد حسين حسين الجداوي، سلطة تحريك الدعوى الجنائية وفقا للقانون الإجرائي المصري، دون طبعة، الدار الجامعية الجديدة، عمان، 2014.
2. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، مصر، 2016.
3. بلمامي عمر، دراسات في القانون الدولي الخاص المعاصر، نظرية التكييف، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
4. عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري والمقارن، طبعة سادسة، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2022.
5. عبد الله أوهابية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الدعوى والتحقيق، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
6. علي بولحية بوخميس، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، دون طبعة، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر.
7. علي شملال، السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية (دراسة مقارنة)، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2009.
8. محمد أحمد علي المحاسنة، سلطة المحكمة الجزائية في بحث التكييف القانوني للتهمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
9. محمد حزيط، أصول الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري على ضوء آخر تعديلات لقانون الإجراءات الجزائية والاجتهاد القضائي، الطبعة الثالثة، دار اليقين، الجزائر، 2022.
10. محمد عثمان شبير، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 2014م.
11. محمد علي سويلم، التكييف في المواد الجنائية، دون طبعة، المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.
12. محمود عبد ربه محمد القبلاوي، التكييف في المواد الجنائية (دراسة مقارنة)، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.

13. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962.

ت. أطروحات الدكتوراه

1. أحمد سراج الدين شرفي، التكييف القانوني للواقعة الجنائية، أطروحة دكتوراه، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الشريعة والقانون، 2020م.
2. الفحلة مديحة، مرونة حق الدفاع بين المشروعية والشرعية، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017.
3. آيت إفتان صارة، تكييف الاتهام وأثره في مراحل الدعوى العمومية (دراسة تأصيلية تطبيقية وفقا للقانون الجزائري)، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.
4. بالضياف خزاني، التكييف في المواد الجزائية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2015.
5. بن لاغة عقيلة، الرقابة على القناعة الوجدانية للقاضي الجنائي، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، فرع قانون جنائي، جامعة الجزائر1 ، بن يوسف بن خدة، 2020-2021م.
6. قودة حنان، التقيد بحدود الدعوى الجزائية –التحقيق والمحاكمة–، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022-2023م.
7. كاضم عبد الله حسني الشمري، تفسير النصوص الجزائية (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2001م.
8. مستاري عادل، المنطق القضائي ودوره في ضمان سلامة الحكم الجزائي، أطروحة دكتوراه العلوم في القانون الجنائي، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011م.
9. هدى سالم محمد الأطرقجي، التكييف القانوني للجرائم في قانون العقوبات العراقي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في القانون العام، كلية القانون، جامعة الموصل، 2000م.
10. يونس بن أحمد المشيقح، تكييف الاتهام وأثره في مراحل الدعوى الجنائية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية الرياضي، 2008م.

ث. مذكرات الماجستير

1. بلبشير هجيرة، "تكييف العقد في ظل الاجتهاد القضائي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في القانون، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، 2012-2013م.
2. بوحجة نصيرة، "سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في القانون الجزائري"، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر بن عكنون، 2001-2002م.
3. تركي عبد الله مبارك القرشي، "إحالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم في التشريع القطري (دراسة مقارنة)"، مذكرة ماجستير في القانون العام، مارس، 2022م.
4. حنان قودة، "الالتزام بتكييف الواقعة الإجرامية"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
5. رائد طه محمد عمايرة، "تكييف الواقعة الجرمية (وفق التشريع الجزائري الفلسطيني)"، مذكرة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين، 2013.
6. روان أمين عواد المشاقبة، "أحكام الدفوع في مرحلة التحقيق الابتدائي في القانون الأردني"، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2016.
7. سيف محمد نعمة العوادي، "سلطة قاضي التحقيق في مباشرة التحقيق الابتدائي"، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2020م.
8. عطاء عرفان شيخة، "دور القاضي الجزائي في تكييف الواقعة الجرمية"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.
9. فرحان كساب شحادة العبد الله، "سلطة المحكمة الجزائية في التصدي لشخصية وعينية الدعوى"، مذكرة ماجستير في القانون المقارن، عمان، 2021.
10. مهند نظمي عبد الله إسماعيل، "سلطة القاضي في تكييف الدعوى"، مذكرة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018.

ج. المقالات

1. أحمد أسامة حسنية، "التكييف في المواد الجنائية ودوره في تحقيق العدالة الجنائية"، مجلة الفقه والقانون الدولية، كلية الحقوق، جامعة ظفار، العدد 95، عمان، سبتمبر، 2020.
2. بالضياف خزاني، "أنواع التجنيح القضائي وطرقه"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 24، الجزائر، دون سنة النشر.
3. بلايلية معمر، زواقري الطاهر، "سلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، الجزائر، جوان 2019.
4. بن سليمان محمد الأمين، خلفي عبد الرحمان، "تكييف الواقعة الإجرامية بين القانون الموضوعي والقانون الإجرائي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، الجزائر، 2019.
5. بن عبد الله زهراء، "رقابة المحكمة العليا على التكييف القانوني للوقائع الإجرائية"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2019.
6. بن عمار أسماء، فرعون محمد، "محكمة الجنايات الاستئنافية في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022.
7. بن مسعود حياة وبن مبروك بشير، "تكريس مقتضيات حق الدفاع للمشتبه فيه ضمانا للمحاكمة العادلة (دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتونسي)"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 02، 2023.
8. بوشليق كمال، "سلطة المحكمة الجزائية في بحث التكييف القانوني للتهمة"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، العدد 14، بسكرة، الجزائر، دون سنة النشر.
9. تيكردودار حسين، سلطة المحكمة الجزائية في إعادة التكييف، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 01،2022.
10. حسون عبيد هجيج ومنتظر فيصل كاظم، "تأويل النصوص الجزائية (دراسة مقارنة، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية)، العدد الرابع، 09-2017.
11. حلايمية سفيان وبوالقمح يوسف، "حصانة الدفاع في المواد الجزائية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 10، جوان 2018.

12. خديجة روفية تباني وعبد الرحمان الحاج إبراهيم، "ضمانات المتهم أثناء الاستجواب في ظل قانون الإجراءات الجزائية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02،2022.

13. زناندة عبد الرحمان، "التكييف في تنازع القوانين"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، المجلد 07، العدد 01، الشلف، الجزائر، 2021.

14. سعاد حايد، تجنيح الجنايات في العمل القضائي الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.

15. شهيرة بولحية، "حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي"، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، دون بلد وسنة النشر.

16. عبد الرسول كريم أبو صبيع، "التكييف في تنازع القوانين"، مجلة الدراسة في قانون العلاقات الخاصة، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد 07،2008.

17. عبد الله بن محمد أبا الخيل، "الرقابة القضائية على التحكيم في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)"، مجلة القضاء، سلسلة الأبحاث القضائية المحكمة، العدد 1، دون بلد وسنة النشر.

18. عثامنية لخميسي، "التفسير في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، الجزائر، 2005.

19. علاء إبراهيم محمود الحسني، أثير ناظم حسين، "سلطة المحكمة الإدارية العليا في إعادة التكييف القانوني للوقائع (دراسة مقارنة)"، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2، السنة الرابعة عشر، 2022.

20. علي عدنان الفيل، ميامي علي، جلميران، "ارتباط الجرائم في الشريعة الإسلامية والقانون"، العدد 19، 2003.

21. عمران نصر الدين، عباسة الطاهر، "استئناف الحكم الجنائي في ظل تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 46، الجزائر، مارس 2017.

22. قدري الطيب، بن جلول مصطفى، "تطور ملامح محكمة الجنايات على ضوء مستجدات الاستئناف الجنائي مقارنة بين التشريعين الجزائري والمغربي"، مجلة

الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، المجلد 04، العدد 02، الأغواط، 2019.

23. لريد محمد أحمد، "احترام حق الدفاع ضمانة للمحاكمة العادلة"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018.

24. لنكار محمود، بو الصلصال نور الدين، حقوق الدفاع في الخصومة الجزائية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.

25. محمد الطاهر رحال، "إعادة التكييف القانوني للوقائع أمام محكمة الجنايات الابتدائية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 02،قسنطينة، الجزائر، 2019.

26. محمد ضوفوضيل، "قاعدة الإسناد والقانون الإقليمي في القانون الدولي الخاص"، مجلة روح القوانين، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف المملكة العربية السعودية، العدد 95، يوليو 2021.

27. مساعدية خالد، قصوري رفيقة، "التمييز بين الواقع والقانون لتحديد نطاق رقابة المحكمة العليا على السلطة التقديرية للقاضي المدني"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2022.

28. مستاري عادل، "تكييف الواقعة الإجرامية عمل فني قوامه العقل والمنطق السليم"، مجلة المفكر، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 14، الجزائر، دون سنة النشر.

29. مسعود حميد إسماعيل، "أثر تغيير التكييف القانوني للجريمة على التهمة الموجهة للمتهم (دراسة تحليلية)"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة صلاح الدين، العدد 74، أربيل، دون سنة النشر.

30. مصطفى علي خلف، "سلطة المحكمة الجنائية في تغيير الوصف القانوني للواقعة الإجرامية"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 3، العدد 1، دون بلد النشر، 2022.

31. ميس معن محسن، "سلطة محكمة التمييز الاتحادية في تبديل التكييف القانوني للجريمة"، عدد خاص لبحوث التدريس مع طلبة الدراسات العليا، الجزء 03، المجلد 36، دون بلد النشر، 2021.

32. نسيغة فيصل، "دور الدفاع في ضمان محاكمة عادلة في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، سبتمبر 2017.

33. نورية شبورو، "التكييف وتنازع القوانين"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022.

34. يامة إبراهيم، "رقابة القاضي الإداري لمشروعية قرارات تأديب الموظف العام في التشريع الجزائري"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 39، الجزائر، ديسمبر 2016.

ح. المواقع الالكترونية:

أ. نسرين عبد الحميد نبيه،مرحلة المحاكمة، سلسلة مراحل الدعوى الجنائية وحقوق المتهم في كل مرحلة من هذه المرحلة، تاريخ الاطلاع 2024/05/01على الساعة 23:45على الرابط: ***http://t.me/iraqlaw5***.


الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	01 – 04
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكييف الجزائي في التشريع الجزائري	
المبحث الأول: مفهوم التكييف الجزائي	07
المطلب الأول: تعريف التكييف الجزائي وتمييزه عن المصطلحات المشابهة له	07
الفرع الأول: تعريف التكييف الجزائي	07
الفرع الثاني: تمييز التكييف الجزائي عن المصطلحات المشابهة له	11
المطلب الثاني: أنواع التكييف	17
الفرع الأول: التكييف القانوني (التشريعي)	18
الفرع الثاني: التكييف القضائي	21
المبحث الثاني: ضوابط التكييف الجزائي	24
المطلب الأول: الضوابط العامة	24
الفرع الأول: قاعدة التقييد بالاختصاص النوعي	24
الفرع الثاني: قاعدة احترام حقوق الدفاع	28
المطلب الثاني: الضوابط الخاصة	32
الفرع الأول: التقييد بالواقعة الإجرامية	32
الفرع الثاني: قاعدة التقييد بحدود الدعوى الجزائية	33
الفصل الثاني: إجراءات التكييف الجزائي في التشريع الجزائري	
المبحث الأول: إعمال التكييف الجزائي عبر مراحل سير الدعوى العمومية	39
المطلب الأول: التكييف أمام مختلف الجهات القضائية قبل الإحالة على المحاكمة	39
الفرع الأول: تكييف النيابة العامة	39
الفرع الثاني: مهام قاضي التحقيق في التكييف	42
الفرع الثالث: دور غرفة الاتهام في التكييف	45

المطلب الثاني: تكريس التكييف بعد مرحلة الإحالة على المحاكمة 48
الفرع الأول: تطبيق محاكم الدرجة الأولى في التكييف 49
الفرع الثاني: تكييف محاكم الاستئناف في التكييف 50
الفرع الثالث: دور المحكمة الجنائية في التكييف 54
المبحث الثاني: الرقابة على صحة التكييف الجزائي 57
المطلب الأول: أنواع الرقابة القضائية 57
الفرع الأول: الرقابة المقيدة على التكييف 57
الفرع الثاني: الرقابة المطلقة على التكييف 59
المطلب الثاني: الطعن بالنقض آلية للرقابة على التكييف 61
الفرع الأول: أوجه الطعن 61
الفرع الثاني: نطاق الرقابة على التكييف وموقف القضاء منها 64
الخاتمة ..... 68 – 69
قائمة المصادر والمراجع ..... 71 – 78
فهرس المحتويات ..... –
الملاحق ..... –
ملخص ..... –

الملاحق

1- نموذج خاص بأمر إعادة واقعة من طرف قاضي التحقيق

إذا أراد قاضي التحقيق القيام بتجنيح واقعة وصفها الأصلي جناية فإنه يتعامل مع القضية وكأن وكيل الجمهورية هو الذي أخطأ في التكييف فيقوم بإعادة التكييف الوارد إليه، ويتم تبليغ هذا الأمر لكل الأطراف فيكون على الشكل التالي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مجلس قضاة **باسم الشعب**

محكمة..... **أمر بإعادة التكييف**

مكتب السيد.....

رقم التحقيق.....

رقم النيابة.....

بتاريخ.....

- بعد الإطلاع على الإجراءات المتبعة ضد.... من أجل ارتكابه الفعل المخل بالحياء ضد.... الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمادة **2/334** من قانون العقوبات

- بعد الإطلاع على طلبات وكيل الجمهورية بتاريخ.....

- حيث يتضح من أوراق التحقيق والوقائع المنسوبة وللمتهم أنها لا تشكل جناية الفعل المخل بالحياء ضد قاصر بل جنحة الفعل العلني المخل بالحياء، مما يستوجب إرجاع الوقائع لوصفها الحقيقي وإحالة المتهم.... أمام محكمة الجنح لارتكابه في..... الفعل العلني المخل بالحياء ضد..... الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمدة **333** عقوبات

- لهذه الأسباب-

نعيد تكييف الوقائع وإحالة المتهم أمام محكمة الجنح ليحاكم وفقا للقانون.

2- نموذج عن عريضة الطعن بالنقض

المحكمة العليا

الغرفة.....

رقم الملف.....

عريضة الطعن بالنقض

قرار مجلس..... بتاريخ.....

إلى السيد رئيس ومستشاري الغرفة العقارية لدى المحكمة العليا في حق الطاعن.... وكيلا عليه الأستاذ..... محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

ضد المطعون ضده.....

يعلن الطاعن إلى الغرفة بأن يقدم لها طعنا بالنقض ضد القرار الصادر من مجلس..... بتاريخ..... والذي أيد الحكم المستأنف الصادر من محكمة..... بتاريخ..... والذي رفض دعوى الطاعن لعدم التأسيس.

الوقائع والإجراءات

.....

وحيث.....

وحيث.....

أوجه الطعن

الوجه الأول مخالفة القانون

الوجه الثاني قصور الأسباب

الوجه الثالث انعدام الأساس القانوني للقرار

-لهذه الأسباب-

ولكل وجه تراه الغرفة فتنفصل بإثارته تلقائيا.

يطلب الطاعن قبول طعنه وإلغاء القرار المطعون فيه وإحالة القضية والأطراف إلى نفس المجلس بتشكيلة مغايرة للفصل وفقا للقانون.

ع/ الطاعن ووكيله

ملخص

يحتل التكييف جزائي مكانة بارزة في النظام القانوني الجنائي، حيث يعد أحد الأسس الأساسية لتحقيق العدالة، فيعتبر عملية اجتهادية دقيقة تقوم على فهم عميق للحقائق والظروف المحيطة بالجريمة ويتجلى ذلك في صور متعددة من التكييف القانوني والقضائي، كما يخضع هذا التكييف لمجموعة من الضوابط عامة وأخرى خاصة التي تحدد نطاق تطبيقه.

أما من الناحية التطبيقية يتميز بتطبيقه الفريد وإعادة تكييفه في كل مرحلة من مراحل الدعوى العمومية، وذلك بناء على الصلاحيات والسلطات الممنوحة للهيئات القضائية، فيلزم المشرع القاضي بتطبيق التكييف بشكل دقيق حيث أن الخطأ في تطبيقه قد يؤدي إلى خطأ في تطبيق القانون مما يجعل الحكم عرضة للنقض ويخضع لرقابة المحكمة العليا.

Summary:

Criminal conditioning represents a prominent position in the legal criminal system, it described as one of fundamental basics to achieve justice, it is a precise conscientiousness based on deep understanding of crime facts and

Circumstances, that transfigured in the different types of legal and judicial Conditioning ; that submit for lot of general and specif regulations determine its field of applications.

From an applied aspect criminal conditioning has unique application the same thing for reconditioning in all stages of the penal lawsuit, therefore all Jurisdictions given for Judicial bodies, for that criminal judge must applies conditioning precisely because each mistake in it appling causes another mistake but in appling law texts, which makes judgement appeal in cassation and controlled by supreme court .


تم بحمد الله